المصري

الاشتراكية بين خصومها وانصارها

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

335.4
M411A

احمد المصري

الاشتراكية

بين خصومها وانصارها

اينشتاين
جون آيز
البرت ميبارس
جورج بورجال
غوستاف لوبون
جورج كول
ليوهوبرمان
الخ . الخ ...

دار العلم للملايين
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

بيروت ، كانون الثاني ١٩٥٥

مقدّمة

لقد اصبح للاشتراكية في عصرنا الحاضر شأن عظيم في حياة الشعوب ، وصدرت مؤلفات كثيرة تبحث في المذاهب الاشتراكية ، من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم الغربي .

ولما كانت المكتبة العربية في حاجة الى مؤلف جامع شامل يعرض وجهات النظر المختلفة لانصار الاشتراكية وخصومها على السواء، رأينا من واجبنا ان نقوم بوضع هذا الكتاب الذي ضمناه مجموعة قيمة من احدث الآراء لقادة الفكر وعلماء الاجتماع ، والسياسة ، والاقتصاد ، والقانون ، مكتفين بعرض هذه الآراء والنظريات كما هي وملتزمين جانب الحياد في هذا الموضوع ، تاركين للقاريء الحرية في تكوين رأيه الخاص .

ويقيننا ان موضوع الكتاب سيقع لدى قراء العربية موقعاً حسناً يعينهم على تفهم دقائق المشاكل الاجتماعية الكبرى .

احمد المصري

٥٣
١٧

لماذا انا اشتراكي ؟

للدكتور البير اينشتاين

هل من المستساغ ان يقدم فرد غير اخصائي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على معالجة موضوع الاشتراكية كمبدأ ، وبسط آرائه فيها ؟

أعتقد لعدة اسباب ان لا لوم عليه إن هو اقدم على ذلك .

فلننظر الى الموضوع من ناحيته العلمية ، وحينئذ يبدو لنا ان لا فرق جوهرياً هناك بين علم الفلك وعلم الاقتصاد مثلاً. فالعلماء في كلا الميدانين يحاولون اكتشاف نظريات وقواعد تجمع بين عدة ظواهر متباينة ثم يقرنونها جميعاً في سلك واحد لكي تغدو واضحة جلية متناسقة . ولكن على الرغم من ذلك فالفروق قائمة فعلاً ، ذلك ان الكشف عن النظريات العامة في ميدان الاقتصاد تكتنفه صعوبات ناشئة عن ظواهر تخضع لعوامل لا يستطاع وزنها وتقديرها منفردة ، هذا الى ان التجارب التي تجمعت منذ قيام عصر المدنية الحديثة كانت خاضعة لمؤثرات ليس لها صفة

اقتصادية خالصة . فمثلاً نرى ان الدول العظمى التي قامت في التاريخ مدينة بوجودها للفتوحات والاستعمار. ونصب المستعمرون من انفسهم هداة للشعوب التي احتلوها ومحتكرين لسائر ارزاقها ولنواحي التوجيه والاصلاح فيها. ونشأ عن ذلك طبقة في المجتمع تسترشد بما لقيته من تعليم واتجاه .

ولكل عصر في تاريخ تقدم البشرية عوامل اقتصادية خاضعة لمؤثرات وظروف وقواعد لا يستطاع تطبيقها في غيره من العصور. ولما كان هدف الاشتراكية هو كبح جماح الاندفاع البشري نحو نهاية غير مأمونة العواقب في الوقت الحاضر على الاقل ، فان العلوم الاقتصادية تقف في الواقع عاجزة عن القاء ضوء على احوال المجتمع الاشتراكي العتيد في المستقبل . ذلك ان العلوم، على وجه عام، ليس في مقدورها ان تعين على الوصول الى اهداف معينة ابتكرتها شخصيات معروفة من قادة الفكر ذوي الميول العالية والمثل المعنوية الذين ازمعوا، وهم غير مدركين تماماً للاخطار التي تكتنف خط سيرهم، ان يقوموا بادخال تبدلات بطيئة على احوال المجتمع البشري .

فلهذه الاسباب يجب ان نكون على حذر حتى لا نغالي في تقدير العلم والوسائل الفنية الاخرى في معالجة المشاكل المتصلة بالبشرية، ولا ندعي ان للاخصائيين وحدهم الحق في بحث تلك المشاكل وتنظيم شؤون المجتمع الحاضر .

ولقد نادى الكثيرون مؤكدين ان هذا المجتمع يمر في عصرنا الحالي بازمة حادة، وان تماسكه قد تبدد واصبح شذر مذر فادى

ذلك الى ان يتملك الافراد شعور بالعداء لمجتمعهم القائم سواء أكان الافراد من طبقة مثقفة او غير ذلك . ولقد تحدثت مرة مع احد رجال السياسة ممن يجلسون في طليعة صفوفهم ، وابديت له مخاوفي من قيام حرب ثالثة ، اراها ان نشبت ، خطراً عظيماً يهدد البشرية بالفناء . وذكرت له في معرض حديثي معه ان لا وسيلة للحيلولة دون وقوع هذا الخطر الداهم الا بقيام هيئة دولية عليا ذات معنويات فوق مستوى القوميات ... ولقد اجاب محدثي بهدوء وبساطة وفي غاية من البرود وعدم الاهتمام بقوله : « ولماذا تعارض بقوة في اختفاء الجنس البشري ؟ »

انني اكاد أؤمن ايماناً مطلقاً ان احداً ، الى ما قبل قرن من الزمان ، لم يجرؤ على ان يدلي بمثل هذا القول دون مبالاة . ان هذا القول في ذاته دليل على ان صاحبه قد جاهد على ان يصل بينه وبين نفسه الى حالة استقرار ، فيما يعتمل في فؤاده عن احوال مجتمعه الذي يعيش فيه ، ثم فقد الامل في استقامته ، وعدالة العلاقات بين طبقاته . ان مثل هذا القول تعبير صادق عن آلام الوحدة والعزلة التي يعانيها الكثيرون في هذه الايام .

فما اسبابها ؟ .. وما طريقة الخلاص منها ؟

من السهل توجيه هذه الاسئلة الى الغير . غير ان هناك صعوبات في تحديد الاجابة عليها . ولكني سأحاول ذلك على الرغم من يقيني التام بأن مشاعرنا وجهادنا قد تتعارض حتى تبدو مبهمة غير جلية ، بحيث لا يعود في المستطاع الافصاح عنها في يسر وسهولة .

الانسان كائن اجتماعي يحب العزلة في الوقت نفسه ، .. يحب العزلة لانه يحاول ان يحمي كيانه ووجوده ومن يتصلون به ، ولانه يسعى لاشباع رغباته الشخصية وتطور مقدرته النفسية . وهو ككائن اجتماعي يجري وراء معرفة زملائه في المجتمع للفوز بمحبتهم وللاشتراك معهم في مسراتهم وليواسيهم في احزانهم ، وليعمل على تحسين احوالهم . ويختلف هذا كله قوة وضعفاً تبعاً لحالته النفسية ومستواه الانساني كفرد يعمل لخير المجتمع . وقد يكون هذا التفاوت وراثياً ، ولكن شخصيته تبدو مع ذلك متأثرة بالبيئة التي شب فيها وباحداثها وتقاليدها واخلاقها .

وهكذا يتضح جلياً ان تبعية الفرد للمجتمع واعتماده عليه امر طبيعي لا يمكن تجاهله او طمس آثاره ، وهذه حال نشهدها تماماً في بيئة النحل والنمل ، حيث نرى تطور الحياة في كليهما خاضعاً في صرامة ودقة للغرائز الموروثة . والمجتمع الانساني والتشابك العميق بين افراده امر لازم ضروري لا يعتورة تبدل ولا تغير . فالعقل والمقدرة على القيام باتصالات جديدة بين الافراد، ثم موهبة التحدث والتخاطب، كل هذا ادى الى جعل التقدم ممكناً في جموع البشر دون ان يكونوا متأثرين بقواعد النظريات العلمية والفنية وضروراتها ليتم هذا التعارف والتشابك والاتصال .

فاذا تساءلنا .. كيف يستطاع ادخال تغييرات على بناء المجتمع وعلى حالة الفرد الثقافية لتصبح الحياة سهلة مريحة بقدر الامكان ، لوجدنا ان هناك حالات نقف امامها عاجزين اذا ما حاولنا ادخال تعديلات عليها . والمعروف ان الطبائع البشرية لا

تخضع مطلقاً للتغيير والتبديل .

وعلاوة على ذلك فان التقدم الفني الذي حققته الانسانية في القرون الاخيرة قد خلق حالة يصح الاشادة باهميتها . ففي المناطق الآهلة بالسكان الذين يجدون تحت ايديهم كافة حاجياتهم الضرورية لحفظ كيانهم ومعـــاشهم ، نرى قيام مجموعة من العمال مزودين باحدث الاجهزة الانتاجية من اللوازم المحسوسة والضرورات الطبيعية . ولقد انقضى الوقت الذي تستطيع فيه جماعة من البشر ، ولو كانت محدودة نسبياً ، ان تكفي نفسها ذاتياً ، بل اننا لا نعدو الحقيقة اذ قلنا ان الجنس البشري انما يتآلف في مجموعه كافة من مجتمع كبير ينتج ثم يستهلك .

وهنا اشرفت على النقطة التي اذكر عندها باختصار ماذا يعنيني من ازمة العصر الحاضر . انها تتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع . فقد تملك الفرد شعور قوي بانه يعتمد على المجتمع ، ولكنه لا يتصرف في شؤونه الخاصة على اعتبار ان اعتماده هنا امر ايجابي ، او انه وشاج عنصري ، او انه درع قوي ، ولكنه يرى في اعتماده على المجتمع وعلاقته به تهديداً لحقوقه الطبيعية بل لكيانه الاقتصادي . ثم انه يرى ان مركزه في المجتمع ، وهو بالطبع اضعف من مركز ذلك المجتمع قوة ، يصيبه الكثير من الخلل والاضطراب . والكائنات البشرية ، دون نظر الى مراكزها الاجتماعية ، تشعر بما يعتورها من ذلك الانحلال والاضطراب . فالذين سجنوا انفسهم بايديهم في انانيتهم وحبهم لذاتهم يشعرون بالوحدة وعدم الاطمئنان والقلق لانهم باعدوا بين انفسهم وبين الاستمتاع بمباهج الحياة . والحق ان

المرء يشعر بمعاني الحياة ولذتها ، على الرغم من قصرهـــا وتعرضه لاخطارها، اذا ما انغمس في المجتمع و كرس نفسه لخدمته وقضاء مصالحه .

وفي رأيي ان الفوضى الاقتصاديـــة في المجتمع الرأسمالي كما نشهده اليوم اصل هذا الشر والبلاء . ذلك اننـــا نرى مجتمعاً ضخماً من المنتجين يعمل افراده جاهدين على حرمان بعضهم البعض من ثمار انتاجهم الجماعي ، لا بالقوة القاهرة ، ولكن متوسلين الى ذلك باتباعهم في دقة وعناية للقواعد المرعية في القوانين القائمة . ونحب ان نذكر ، في هذا الصدد ، تلك الحقيقة التي تقـول بأن المقدرة الانتاجية الكاملة التي تلزم لتقديم السلع المستهلكـــة للجمهور ، و كذلك السلع الاضافية التي تقدمها رؤوس الاموال إنما هي جميعاً ملك خاص للافراد من الوجهة القانونية على الاقل.

ولكي ازيد الموضوع ايضاحاً اشير بكلمـة « الصناع » الى كافة العمال الذين لا يشتركون في ملكية وسائل الانتـــاج . ويكون بذلك مالك هذه الوسائل في موقف يسمح له بـــأن « يشتري » قوة العمل لدى الصانع . وباستخدام الصانع لوسائل الانتاج يستطيع ان ينتج سلعاً جديدة تكـون ملكاً لصاحب وسائل الانتاج وهو صاحب رأس المال . ومن هنا تبدو علاقة الصانع لصاحب رأس المال والاجر الذي يدفعه الاخير اليـه ، ذلك الاجر الذي لا يحدده انتاجه ولكن تقرره حاجاته الدنيا ومدى حاجة صاحب العمل الى العمال ، وعدد المتقدمين لمثل وظيفته ونوع شغله . وهنا يجب ان ندرك تمـــام الادراك ان

اجر الصانع لا يحدد عادة بقيمة انتاجه .

والموقف السائد في اقتصاديات تقوم على الملكية الخاصة لرأس المال له ناحيتان هامتان : الاولى ان وسائل الانتاج (رأس المال) من الملكيات الخاصة التي يتصرّف بها اصحابها كما يحلو لهم . والثانية ان عقد العمل حر . على ان العمال قد نجحوا نتيجة لكفاحهم وجهادهم من الناحية السياسية وغيرها في تعديل عقد العمل الحر بالنسبة لبعض المهن . غير ان الاقتصاديات الحاضرة لا تكاد تختلف عن طرق اقتصاديات الرأسمالية الخالصة .

وإني مقتنع تمام الاقتناع بأن المخرج الوحيد لتلك الشرور القاتلة والتخلص منها انما يتلخص في قيام اقتصاديات اشتراكية تسير جنباً الى جنب مع نشر التعليم وأن يوجه الجميع توجيهاً سليماً نحو الاهداف الاشتراكية لان التعليم يوقظ في الفرد الشعور بالمسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه .

الاشتراكية

بقلم جون آيز

دكتور في الفلسفة واستاذ القانون
والاقتصاديات بجامعة كانساس
بالولايات المتحدة الامريكية

•

« إن حركتنا، وسيلة تحرير الاجيال ، كرسناها في سبيل
« المضطهدين . إنها تحمل ندوب الجراح التي تلقتها في الوف من
« الهزائم . ولكنها رغم هذا كله تنمو وتقوى ويصلب عودها حتى
« غدت لا يستطاع قهرها ابداً . انها لن تلقي سلاح حب السلام
« الذي امتشقته ، ولن تتقهقر مطلقاً في حربها المقدسة حتى يتم لها
« النصر ، ويصبح العالم كله حراً . »

اوجين ديبس

ان الاشتراكية التي نتحدث عنها هنا هي الاشتراكية الديموقراطية التي تقضي بالتأميم والاشراف على إدارة الصناعات الأنتاجية الهامة من الناحية الجماعية حسب القواعد والاصول

الديموقراطية . وتضم هذه الصناعات الهامة المصارف ، والسكك الحديدية ، والمرافق العامة ، والمناجم ، وافران صهر المعادن ، والطواحين ، والمصانع ، والفنادق وغير ذلك من المنافع القومية التي يصح ان تُسلك في عداد الصناعات او المشروعات الجماعية .

وهناك خلاف بشأن الاراضي الزراعية ومخازن التجارة للبيع بالتجزئة واشباه ذلك . فبعضهم لا يرى ان تترك ماكينة الخياطة لصاحبة البيت ، والفأس لقاطع اخشاب الغاب ، ومحل التجارة بالتجزئة لصاحبه . ولقد رافق نظام الدولة الاشتراكية على ان تترك رؤوس الاموال هذه لذويها ما دام قد سمح بان يتملك الفرد منزله والاثاث الذي ينتفع به فيه كما ترك له سيارته ، وحريته في اختيار اوجه صرف نقوده واجره كما يحلو له . وليس معنى هذا ان يتملك مصنعاً يخرج منتجـــات للجمهور، حتى ولا منزلاً او قطعة من الارض تفيض عن حاجته فيؤجرها لغيره .

والواقع انه لا يوجد بالتحديد فاصل بين الصناعات التي تؤمم والاخرى التي لا يصح تأميمها. ولا يجب ان نحذو حذو الروسيا في دولة اشتراكية ديموقراطية في هذه الناحية ، ولكن يمكننا ان نستنير بما سنته في هذا الشأن بصدد الانتاج الفردي وذلك بحذف الربح الذي يجره مثل هذا الانتاج على ذويه . اذ يجب على الفرد ان يزاول بنفسه العمل في محله دون الاستعانة بتوظيف غيره معه بالاجر ، كما لا يصح له ان يؤجر محله لغيره والافادة من قيمة الايجار.

ولقد اجتمع رأي الاشتراكيين الديموقراطيين على ان الانتقال الى النظام الاشتراكي يجب ان يتم بالطرق الديموقراطيـة وذلك

باقناع اغلبية الناخبين بضرورة هذا الانتقال وبأن الصناعات المؤممة ستدار تبعاً للنظم الديموقراطية لا بواسطة حكومة دكتاتورية غير مسؤولة . ويعتقد الاشتراكيون الفابيون ان انتشار الاشتراكية وسيطرتها سيتم تدريجياً ولا مفر من ذلك . ويسود هذا الاعتقاد بين صفوف الاشتراكيين الديموقراطيين .

اخلاق الاشتراكيين

هناك شائعات كثيرة بين الجماهير من انصاف المثقفين ومن دونهم تنادي بان الاشتراكية معناها «راية حمراء، وحكم الفوضى، وسيطرة الارهاب» وان الاشتراكيين ليسوا الا جماعة من المجانين تتألف من رجال غامضين ونساء ماكرات يصرفون اوقاتهم في التآمر خفية ضد السلطات القائمة وضد الجماهير الطيبة الامينة الكادحة من افراد الشعب . والحركة الاشتراكية بريئة من هذا الاتهام اذ تقوم مبادئها على الحب الاخوي لا على الحسد والبغضاء. ولقد اثبت التاريخ نظرات الاشتراكيين الثاقبة، وايدت الوقائع في الاجيال المتعاقبة حكمة تقديراتهم وتنبؤاتهم الصادقة . وذكر الاستاذ (سيبا إلدردج) في دراسته ان مستوى الاشتراكي العقلي والثقافي أعلى بكثير من نظيره عند اي عضو آخر في حزب سياسي من الاحزاب الكثيرة المناهضة للاشتراكية الديموقراطية.

ولقد برز من صفوف الاشتراكيين كثير من الزعماء امثال اوجين ديبس ونورمان توماس وجون سيارجو الذين حازوا شهرة واسعة لانهم سيطروا سيطرة تامة على نواحي علم الاجتماع

والاقتصاد ، والمشكلات السياسية . وكان ابرز مـــا في خلقهم حبهم العميق وتقديرهم السامي للانسانية واخلاصهم الوفير الخالي من المطامع والاهواء لقواعد الديموقراطية والحرية الفردية .

اعتراضات الاشتراكيين

تتلخص اعتراضات الاشتراكيين واحتجاجاتهـــم على النظم القائمة في ذلك المجهود الضائع في المنافسات ، وفي طرق الاعلانات ، وفي وسائل تصريف السلع وبيعها ، وفي مضاعفة الخدمات العامة وتكرارها . ويقول الاشتراكيون ان اكثر مـن نصف قوى الامة الانتاجية يضيع هباء بهذه الوسائل التي ذكرناها . فمثـــلاً يشيرون الى الاحتكار المتزايد في اقتصاديات الولايات المتحـــدة الامريكية ، ويقولون بوجوب قيام الحكومة بالاحتكار بدلاً من الافراد. ثم نبهوا الى خطورة الفرق الهائل في مستوى الدخل الفردي والنسبة العالية للكثير من المال الموروث ، وأشاروا في الوقت نفسه الى الفقر المدقع والى عدم ضمان وسائل العيش والى الحرمان الذي يعانيه الجمهور . وقالوا عدا ذلك ان الرأسماليـــة تؤدي الى السيطرة والاستعمار وكثيراً ما ادى ذلك الى نشوب حروب . ولما كانت الحروب ناشئة عن الرغبـــة في السيطرة والاستعمار فان الاشتراكيين لا يرون في احدى تلك الحروب سبباً معقولاً لقيامها . والاشتراكيـــة بالطبع لا تدعو الا الى الامن والطمأنينة والسلام العام بين الامم .

تنظيم الانتاج في الدولة الاشتراكية

يعتقد الكثيرون ان الحكومة الاشتراكية سوف تنوء بحمل ما تضطلع به من تكاليف، وما تقوم به من جهود جبارة في سبيل تنظيم مثل هذا العدد الهائل من المصانع المنوعة الانتاج المعقدة الآلات . والواقع انه لا بد حقاً من مواجهة صعاب ومشاكل عند القيام بهذ التنظيم ، بل من المتوقع ان يأتي التنظيم رديئاً غير عملي . ولكننا نرى اليوم بعض المصانع والمشروعات يسير العمل فيها سيراً هو الى الفوضى اقرب منه الى لفظ التنظيم ، وتشرف عليها ادارات تزيد حالتها سوءاً وارتباكاً تضيع معها مجهودات الايدي العاملة والخدمات المستعملة . ويقول (توسيج) في كتابه « اصول الاقتصاد » ان الوقائع الحاضرة اثبتت فساد اعتقاد الكثيرين في مقدرة الحكومة على تنظيم وسائل الانتاج تنظيماً شافياً سليماً . ذلك ان هنات حكومات تشرف على ادارة مرافق عامة في بلادها ادارة ناجحة . ثم ان في مقدور الحكومة الاشتراكية ان تعين في وظائف مديري المرافق العامة العدد اللازم من اكفأ الموظفين المشهود لهم بالدقة في تصريف الامور ، وهذا من شأنه ان يزيد في دقة نظام سير الاعمال ، وبالتالي في توفير الانتاج على الرغم من القول ان هذه النتيجة لا تصل اليها الحكومة الاشتراكية الا بعد مران موظفيها وتدريبهم على طرق الاشراف على فروع المصانع والمشروعات التي يوكل اليهم ادارتها .

الاجور في المجتمع الاشتراكي

إن تصحيح الوضع الخاص بالاجور في المجتمع الاشتراكي يلاقي دائماً صعاباً مستعصية . وهناك ثلاث قواعد رئيسية يحسن الاخذ بها اذا ما اريد تحديد الاجور بالقسطاس المستقيم .

واولى هذه القواعد، وهي التي ينادي بها قلة من الاشتراكيين، تدعو الى تحديد الاجر اللازم لكفاية حاجات الفرد . ويؤدي ذلك من الناحية العملية الى ان تصبح الاجور متساوية القدر اطلاقاً ، على الرغم من قيام بعض حالات تحطم هذه القاعدة كما في حالة المتزوجين . ويلاحظ ان هذه قاعدة مثالية تليق بالملائكة المنزهين لا بالآدميين . ولقد كانت هذه القاعدة موضع ممارسة حقة في مجتمع (أمانا) بولاية (يووا) بامريكا زهاء ثلاثة اجيال كاملة . وكان افراد المجتمع مرتبطين بعضهم ببعض بوشائج العقيدة الدينية . وعلى الرغم من ذلك لم يجد ذلك المجتمع بداً من طرح هذه الطريقة الشيوعية والالتجاء الى الطريقة التعاونية حتى يصبح في المستطاع انجاز الاعمال المطلوبة . ومن جهة اخرى استنت حكومة روسيا البلشفية مبدأ المساواة في الاجور فترة من الوقت ولكنها اضطرت غير مختارة للاعتراف بمزايا مبدأ الاجور المتفاوتة القدر والقيمة . ومن غير المعقول ان نطلب من العمال والموظفين وهم يختلفون دقة ، وجهداً ، ومثابرة ، وتثقيفاً ، وغيرة على العمل ، انجاز عمل ما دون ان يكون لهم في نظرهم فروق في الاجر تبعاً لنشاطهم او تخاذلهم . ذلك ان بعض هذه الاعمال والوظائف تتطلب ان يكون شاغلها قد تلقى مراناً

ودراسات تمتد عدة سنوات بينما يستطيع الكاتب في محل بقالة ان يحيط بواجبه في بضعة اسابيع دون نفقة كبيرة . فاذا لم يتقرر فرق كافٍ بجزٍ في أجر كلا النوعين من الاعمال فاننا لا نرى الا القليل يتقدمون للتخصص في الدراسات الفنية او المهنية الكبيرة .

والثانية هي التي تقول بوجوب تقدير الاجر تبعاً للتضحية التي يحتملها الفرد ، بمعنى ارتفاع الاجور في الاعمال الوضيعة القذرة ، او الشاقة او المزعجة ، او المملة . يقابل هـذا اجور منخفضة للاعمال المسلية الموافقة . ويتقرر ارتفاع الاجور للنوع الاول بالرجوع الى المران الذي قام به المضطلعون بـذلك النوع من الاعمال ، ذلك المران الذي يؤهلهم لتناول أجر عالٍ مرتفع . فاذا ادركنا أن الناس كلهم سواسية في الحذق والمقدرة ، وفي الفرص المؤاتية كذلك ، علمنا سبب اتساع العمل بهذه القاعدة اليوم لان القيام بالاعمال الشاقة القذرة المتعبة لا يمكن الا بالاغراء بتقديم اجر مرتفع اكثر من الاجر الذي يمنح نظير القيام بالاعمال البسيطة المسلية ، تلك الاعمال التي تتطلب نفس الحذق والمقدرة التي تنطوي عليها الاعمال الاولى الشاقة المتعبة . اما ما نلاحظه حيناً بعد آخر من انخفاض الاجور للأولى وارتفاعها للثانية ، اي الوضع الاول عكسياً ، فمرد ذلك الى تباين مدى الحذق والمقدرة والفرص المؤاتية بين الفريقين . ويمكن في النظام الاشتراكي تهيئة الفرص بالتساوي امام الجميع . اما الحذق والمقدرة فلا سبيل لاي نظام الى تكوينهما لانهما مخلوقان في تكوين الفرد وفي طبيعته .

والقاعدة الثالثة هى تحديد الاجور تبعا لدقة الاخراج ولكثرة الانتاج . ومع ان مبدأ المساواة في الاجور امر مثالي الا انه يتطلب تصحيحاً في الوضع بالنسبة للعناية في تنفيذ العمل المطلوب ووجوب تقرير اجر اضافي لهذه العناية يحفز الغير على بذل أقصى الجهود في الاخراج . وليس في ذلك ما يصح اعتباره خروجاً عن القاعدة المثالية ، لان الاجور في الواقع يجب ان تحسب على أساس واحد . فأذا تفاوتت المهارة والعناية وكميات الانتاج وجب ان يلقى المجدّ ثمرة اجتهاده دون الاخلال بمبدأ المساواة بين الآخرين . ولقد أيد ذلك زعماء الاشتراكيين قاطبة وغلاة الدعاة للمذهب الاشتراكي .

ان مشكلة تحديد الاجور لمئات مختلفة من انواع العمل ودرجاتها المتباينة تنطوي على صعاب تحار فيها العقول . وفي مقدور الحكومة القائمة بالامر في الدولة الاشتراكية ان تلجأ الى نظرية (العمل – الانتاج) بمعنى ان تقرر الحكومة الكمية المطلوبة من أي سلعة ، ثم تحسب تكاليف انتاجها وتحدد الاجر المعقول للعامل ، ثم تطلب من العمال العدد الذي يكون عند اتمام الانتاج قد تناول من الاجور رقماً يساوي مجموع التكاليف . ولا يجب اطلاقاً اجبار العمال على العمل بأجر يقل عن متوسط حاجاتهم اذا كان رقم التكاليف يقل عن مجموع الاجور .

نقابات العمال في الاقتصاد الاشتراكي

يقول (جاجلياردو) ان النقابات العمالية في الاقتصاد

الاشتراكي لا تقوم بالمهام التي كانت تضطلع بها عادة في الاقتصاد الرأسمالي ، ذلك ان الدولة الاشتراكية قد اخذت بين يديها زمام التوجيه والارشاد وبذل العون وجميع الواجبات الاخرى التي كانت تقوم بها النقابات المعترف بها قبل التحول الى النظام الاشتراكي. ونلاحظ من ناحية اخرى ان الدول نصف الاشتراكية مثل نيوزيلندا واستراليا والسويد تتمتع النقابات القائمة فيها بسلطان عظيم وقوة قاهرة .

الاشتراكية وحرية الفرد

يقولون ان حرية الفرد تتعارض والنظام الاشتراكي وانه من المحتمل ان تتأثر اذا اختفى النظام الرأسمالي الذي تنعم فيه الحرية الفردية بتقدير واسع . والحق ان الكثير من افراد الطبقات الوسطى والدنيا كالعمال والكتبة وموظفي محال البيع وكتبة الحسابات وامثالهم لا يتمتعون بكامل حرياتهم في وقتنا الحاضر لان اعمالهم اليومية الدورية قد أعدت لهم . ولكنهم تحت ظل النظام الاشتراكي الذي يقدمون على استيعابه وتفهمه مختارين لمصلحتهم الخاصة سوف يتمتعون بحرية اكثر او على الاقل بتقدير حكومي لحريتهم الفردية . ولا اقل من ان يستشعر الافراد في ظل الحكم الاشتراكي الطمأنينة وانتفاء الخوف من التعطل عن الاعمال او من توقع الاهمال في حالات الحوادث والعجز والشيخوخة . هذا من ناحية العمال . ويقول (توسيج) من ناحية اخرى « ان الغاء نظام الحكم الذي كان يجمي الامتيازات

سيجرف معه تلك الامتيازات نفسها فتختفي الى غير رجعة تلك الحرية التي كان يتمتع بها اصحاب الاموال المكدسة والمحظوظون من الوارثين . »

وقد يكون هناك خطر من قيام حكومة اشتراكية تتحول بمرور الزمن الى حكومة بيروقراطية ، كما هي الحال في روسيا الآن ، اي حكومة من الموظفين الذين تملكتهم نزعة طاغية من السيطرة ، يلقون وراء ظهورهم المباديء التي تقمصوها من التعاليم الاشتراكية ، في سبيل الاحتفاظ بجاه الحكم وسلطانه . ولكن يمكن الحيلولة دون ذلك بأن تتألف جماعة (الجيلد) وهي وحدة اشتراكية من جميع رجال كل صناعة او تجارة او مهنة تكون مهمتها انتخاب الرؤساء والمشرفين والمديرين في كل فرع باعتبار انهم اقدر من غيرهم على فهم اسرار الناحية التي يعملون فيها ، صناعية كانت او غير ذلك ، وتكون الحكومة المركزية مضطرة للموافقة على قراراتهم . ويعتبر البروفسور (كول) المرجع الاكبر في تأليف جماعات (الجيلد) .

ضوء جديد ينير المذهب الاشتراكي

دخلت الاشتراكية في دائرة جديدة من الضوء في خلال العشر السنوات الاخيرة . فقد كان أتباع ذلك المذهب وزعماؤه ينادون بان الاشتراكية افضل من الرأسمالية مبينين ان الثانية انما تناضل وتكافح دون ان تصيب الا قدراً ضئيلاً من النجاح وقسطاً صغيراً من الاهداف . اما اليوم فانهم يؤكدون ان الرأسمالية لا يمكن

ان تنجح في اصابة اي هدف من اهدافها ، بل انها قد اصبحت عاجزة عن استعادة ما كانت تتمتع به من سطوة وسلطان بين الجماهير. ويقولون انه اذا قدر للرأسمالية ان تسترجع مجدها السابق ثم تعمل على تهيئة العمل للمتعطلين وتأمينهم من البطالة وتوفير كافة الامتيازات المعروفة لهم فلا محل هناك للبحث في التحول الى المذهب الاشتراكي او الى غيره من المذاهب . ثم يستطرد مناهضو الرأسمالية ويقولون ان هذا حلم من الاحلام ما دام هناك ملايين من المتعطلين في المجتمعات الرأسمالية وما دام الانتاج يعتمد على مشروعات فردية . واذن فليس هناك غير الالتجاء الى الاشتراكية دون الشيوعية أو الفاشية لانها المذهب الديموقراطي الوحيد للانتاج الجماعي .

التنظيم الاقتصادي
في الدولة الاشتراكية

بقلم الاستاذ البرت ل . ميارس

العالم الاقتصادي الاميركي

ليس الغرض من هذا المقال محاولة تقدير الاشتراكية ووصف مزاياها ولكنه مجرد مجهود لبسط المشاكل التي تواجه اية لجنة تؤلف لمباشرة وضع اسس التنظيم الاقتصادي على قواعد اشتراكية تهدف لخير المجموع .

ولقد قال البروفسور بيجو في مؤلفه « الاشتراكية ضد الرأسمالية » ان الصناعة التي تسير على نظام اشتراكي هي التي تمتلك وسائل الانتاج فيها، من آلات وغيرها ، السلطات العامة او التي تطوّع اصحابها لاتباع النظام الاشتراكي في انتاجها دون نظر الى الربح من طرق البيع للغير بل لتقديم الخدمات المباشرة للمجتمع الذي تمثله .

والمشاكل التي تواجه مثل هذه اللجنة هي :

اولاً – ما هي كمية السلع المطلوب انتاجها ؟

ثانياً – كيف يمكن إعداد وسائل الانتاج وتخصيصها لانتاج هذه السلع بالذات ؟

ثالثاً – كيف يمكن قياس الدقة في صناعة المنتجات ؟

رابعاً – ما مقدار وسائل الانتاج التي تخصص لأخراج السلع المستهلكة حالياً والوسائل الاخرى التي تعمل في انتاج السلع التي تستهلك مستقبلاً ؟

– فاذا فرضنا ان اللجنة وصلت الى تقدير صحيح للكميات المطلوب انتاجها من كل سلعة فانها بلا شك ستواجه مشكلة توزيع تلك السلع توزيعاً صحيحاً عادلاً . ويبدو أن نظام البطاقات لا يقدم حلاً لتلك المشكلة ، ذلك لان هناك سلعاً لا يكفي انتاجها لكي يزود كل فرد في المجتمع حتى بواحدة منها (كالسيارات مثلاً) ، بل اننا نرى عدا ذلك انه حتى في السلع الوفيرة الانتاج فان نظام البطاقات لا يفوز مطلقاً برضا الجميع ، فقد يفضل بعضهم ان تكون لديه بدلة اخرى اضافية عوضاً عن الاحذية والقمصان الثانوية . ويرى آخرون ان يشبعوا نهمهم الى الاطلاع الدائم فهم يريدون كتباً واسطوانات موسيقية اكثر مما يحق لهم تناوله بنظام البطاقات . ولا يجوز لنا ان نتوقع ان يطلب منا علماء الاشتراكية الذين امتازوا بكفايتهم في دقة تصوير الحلول للمشاكل الطارئة ... لا يجوز لنا ان نتوقع من هؤلاء ان يطلبوا الينا العودة الى نظام المقايضة والالتجاء اليه كوسيلة لتصحيح اخطاء التوزيع بالبطاقات . ولكننا نرى ان وجود النقدية السائلة

وطريقة تثمين السلع تكوّنان، مجتمعتين، حلاً موفقاً بما تتضمنانه من حرية الاختيار من ناحية، وما تبعثانه من رضى واقتناع من ناحية اخرى. فالسلع القليلة الكمية بالنسبة للطلب عليها ترفع اثمانها بعكس السلع الوفيرة الانتاج التي يكثر طلبها فانها تخفض اثمانها. واستجابة الجماهير لتقدير هذه الاثمان المعروضة ستكون بمثابة دليل يوضح لاصحاب الشأن حقيقة الموقف بالنسبة لكميات السلع اللازمة، فيضعون سياستهم الانتاجية ويخفضون هذه الكميات او يزيدونها تبعاً للفصول والفترات المتعاقبة. والاعتراض الرئيسي لنظام التثمين في الدول الرأسمالية من وجهة نظر الصالح العام هو ان ذلك النظام يقوم على تقدير الدخل من المنتجات المعروضة اكثر مما يقوم على تقدير كميات الانتاج اللازمة للمستهلكين. وبتوزيع الايراد توزيعاً صحيحاً عادلاً فان اثمان السلع التي يدفعها الجمهور عن رضى تعتبر مقياساً دقيقاً لمدى انتفاعه بالمنتجات وبالتالي مقياساً يساعد على تحديد كمياتها المطلوبة.

ومع هذا فان نظام التثمين الذي اوضحناه لا يحل المشكلة وحده إطلاقاً. ذلك لان الاثمان المقدرة لكل سلعة يجب ان تقرر على أساس تكاليف انتاجها. ان عظمة المهمة الملقاة على عاتق لجنة التنظيم الاقتصادي وجلال اهدافها انما يتلخصان في موازنة التثمين على كافة السلع ونسبتها في السعر بعضها الى البعض الآخر وتعديلها. وقد قال البروفسور بيجو «ان ما نحن في حاجة اليه لهذه الموازنة في التثمين والتعديل في الاسعار انما هو المعرفة لا الادارة. فان المعرفة بتطورات رغبات الجماهير أمر نجهله في

«الوقت الحاضر بل تصل الينا بعد تبيان هذه التطورات» .

توزيع الموارد

إن توزيع الموارد امر يتقرر بعد تعيين التقدير النسبي لكل سلعة مطلوب انتاجها . اما توزيع اليد العاملة فان فيه من الصعاب ما لا نلمسه في اي شأن آخر متصل بمشكلة التوزيع . ذلك لانه من المعترف به ان تُترك للعمال حرية اختيار المهنة التي يرغبون في مزاولتها . ونستطيع ان نوقن ان عدد العمال الذين يمتهنون حرفة ما لا يتساوى مع العدد الواجب منهم لانتاج سلعة ما . فاذا كان المبدأ المعمول به هو المساواة في الاجور فان الزائد منهم عن الحد اللازم لاخراج المنتجات يتحول بقرار استبدادي الى حرفة اخرى ، عدد الايدي العاملة فيها اقل من المستوى المطلوب لانتاج سلعة اخرى . ولكي نحول دون صدور تلك القرارات الاستبدادية فان الحل الوحيد لهذه المشكلة انما يتلخص في رفع اجور المهنة التي قلّت الايدي العاملة فيها وتخفيضها عند زيادة عدد هذه الايدي في مهنة اخرى .

وهناك مهن تحتاج اكثر من غيرها الى مدد طويلة للمران والتدريب . وعلى السلطات القائمة يقع عبء اختيار الافراد الجديرين في نظرها بقضاء فترة التدريب . والدول الاشتراكية تحسن دائماً مثل هذا الاختيار اكثر من الحكومات والاوساط الرأسمالية فتؤخذ سجلات المدرسة السابقة كقاعدة في الاختيار دون نظر الى ثروة العائلة ومركزها المالي لتغطية مصروفات

المران والتدريب كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية . ولا نقول ان هذه وسيلة ناجعة لحسن الاختيار ، فقد يكون الطالب قد حاز درجة اولى في المدرسة في الكيمياء ولكن لا يجب ان يتخذ هذا دليلاً مقطوعاً به على انه سيكون في حياته صيدلياً او طبيباً ناجحاً .. غير ان هذه الوسيلة أنجعها جميعاً .

ويقوم المصنع او الجماعة التي سيلحق العامل بها بعد قضاء فترة التدريب باحتمال كل او بعض مصروفات التدريب التي انفقت لاخراج المهرة من العمال والموظفين .

وتوزيع الموارد الاخرى خلاف الايدي العاملة لا يتضمن مثل هذه الصعاب . فان الخامات يمكن تثمينها بنسبة واحدة في كل الصناعات المختلفة التي تستخدم فيها تلك الخامات المنوعة . على ان هناك خاماتٍ تعتبر في حكم الاصناف النادرة ، وفي هذه الحالة يقوم النظام الرأسمالي باحتكارها ذلك الاحتكار الذي يرفع اسعارها فيحدّ من استهلاكها . وهنا تظهر حكمة لجنة التنظيم الاقتصادي في الدولة الاشتراكية ، فتزن بميزان العدالة والصالح العام كل الطلبات التي تُرفع اليها من الهيئات او المصانع لاستعمال مثل هذه الموارد والخامات النادرة للاجيال الحاضرة والمستقبلة .

مقياس الدقة

ان المنافسة في حسن اختيار مهرة الصناع والمستخدمين تؤدي الى قيام نسبة حقيقية دائمة للأجور ، وهذا ما لا يمكن الوصول اليه اذا استعضنا عن المنافسة بنظام الاحتكار في السلع وفي

الايدي العاملة على السواء .

واذا اتخذنا الاحصائيات دليلًا اهتدينا ليس فقط الى قيام ادارة دقيقة ومعرفة ما قد يكون منها غير ذلك ، بل ارشدنا دليل الاحصائيات هذا الى توزيع الموارد والخامات توزيعاً عادلاً دقيقاً . فهناك وظائف رسمت واجباتها للافادة باكثر مما يستطاع بمهارة العامل او الموظف الى اقصى حد . وفي وظائف اخرى نرى في تباين المهارة وحسن التدريب لفريق من الايدي العاملة ما يؤثر تأثيراً سيئاً في حالة الانتاج . وبديهي انه اذا اريد الوصول الى انتاج كامل عظيم وجب ان يوكل الى المهرة منهم الاضطلاع بالمراكز التي تقدم لهم الفرص اللازمة للاشراف الكلي على اخراج ذلك الانتاج الموفور .

ويلاحظ ان مقياس الدقة في توزيع الخامات والمعيار النسبي في صرفها للمصانع وللافراد هو الكفاية الاقتصادية اكثر من الدقة الفنية . فمثلًا هناك قطعة ارض تعطى بالة واحدة من القطن بينما متوسط حاجات المجتمع لا يتجاوز انتاج نصف بالة للفدان الواحد . . في حين تدر هذه القطعة نفسها ٤ أرادب من القمح مع ان حاجات المجتمع تتجاوز ٥ ارادب للفدان الواحد . فاذا كان الاقتصاد القومي يشعر بافتقاره الى القمح بدلاً من القطن وجب العمل على تفضيل زراعة القطعة المذكورة من الارض قمحاً والاستغناء عن القطن على ما فيه من ربح منظور وفائدة متوقعة .

موازنة رؤوس الاموال واستهلاك السلع

وستواجه لجنة التنظيم الاقتصادي في الدولة الاشتراكية مواضيع رؤوس الاموال المختلفة واتخاذ قرارات هامة بشأنها . فرؤوس الاموال الممثلة في المصانع يجب النظر في امر تخفيضها او تنميتها او ابقائها على حالها مع صيانتها . على ان يتخذ القرار جماعياً اي يتناول تنظيم رؤوس اموال المصانع المختلفة القائمة في الدولة مع مراعاة علاقة انواع الصناعات المختلفة او المكملة بعضها للبعض الآخر وادخال التجديدات والتحسينات اللازمة على آلاتها وصيانتها .

يضاف الى مصاريف الصيانة وجوب حسبان الموقف من ناحية استخدام الايدي العاملة في انتاج سلع استهلاكية لمواجهة حاجيات الجمهور حالياً وفي المستقبل ، وبمعنى آخر حسبان الموقف من ناحية الفوائد العامة التي تنتج للمصانع والعمال من هذه السلع الاشتراكية ونسبتها المئوية بالنسبة لرؤوس الاموال . والكلام على الفائدة المئوية يجر الى بعض الصعاب .

المعروف ان الاشتراكية تحرّم التباين في الدخل نتيجة لمال موروث ، وتقوم بالتعليم الحر المجاني للجميع ، وتحارب التعطل والبطالة التي تنتشر في الاوساط الرأسمالية ، وتعنى بل ترعى شؤون المتقدمين في السن والعجزة . واذا كانت الاشتراكية تضطلع بكل هذه الشؤون والواجبات فان الاسباب التي تدفع الافراد في المجتمع الرأسمالي الى خزن المال تختفي وتزول تحت ظل النظام

الاشتراكي ولا يبقى من هذه الاسباب الا سبب واحد فقط هو الحصة في نسبة الربح للانتاج الجماعي او الفردي .

وعلى لجنة التنظيم ان تعين مقدار هذه النسبة .

اما عن اجور العمال فان دفعها لهم يمكنهم من ابتياع حصتهم من سلع الاستهلاك ، وهذا بدوره يعمل على تصريف هذه السلع التي تعود اثمانها ونسب الربح الضئيلة التي تقدرها لجنة التنظيم الى المصانع، نفسها أي الى رؤوس الاموال التي استثمرت في صناعة وفي عرض هذه السلع في الاسواق الداخلية والخارجية . وتتحقق هذه الموازنة بين رؤوس الامـــوال وسلع الاستهلاك باستثمار الاولى كلية في انتاج الثانية انتاجاً جماعياً يكفي حاجة المستهلكين باثمان معقولة تنطوي على نسبة ضئيلة من ربح واجب لتعويض الآلات وتعويض العمال .

نحو الاشتراكية

للبروفسور جورج بورجال

مدير المعهد الفرنسي

اقتصاد الدولة مرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، وهي مرحلة ضرورية في الطريق نحو الاشتراكية . ولا يتم هذا الانتقال الا بواسطة الدولة .

ولكي يصبح المجتمع الاشتراكي ممكناً ، وجب ان تكون وسائل الانتاج فيه ملكية اجتماعية عامة ، وهدف الانتاج سد حاجات الجماعة ، وان تكون الجماعة نفسها هي التي تؤمن توجيه الانتاج والتوزيع وادارتها .

وسائل الانتاج

وسائل الانتاج في ظل النظام الرأسمالي ، ملكية خاصة . وفي البدء يكون لهذه الملكية الخاصة طابعها الفردي . ولكن حين تبلغ الرأسمالية اوج ازدهارها ونموها ، يتحول هذا الطابع الفردي الى طابع جماعي بنشوء الشركات المساهمة ، ولكن سواء أكان

الطابع فردياً او جماعياً ، تظل الملكية خاصة لانها ترتكز على فرد واحد او افراد عدة محدودي العدد ، يملكون هذه الوسائل دون سواهم ، ويتملكون الانتاج شيئاً فشيئاً . فكيف يتسنى لهذه الادوات ان تصبح ملكاً للجميع دون استثناء ؟

التعاونية

اجاب برودون واقطاب الحركة الاشتراكية في عهده بالتعاونية . والواقع ان التعاونية حققت منذ مائة عام الى اليوم خطوات جبارة ، لكن الرأسمالية حققت خطوات اعظم واجل شأناً . واذا دققنا النظر في التعاونية وتطور انظمتها وجدنا انها لاقت نجاحاً في مرافق التجارة على الاخص ، اما الانتاج فلم تتمكن في ناحيته من التطور السريع الا فيما يتعلق ببعض الصناعات الثانوية ، وفي غير ذلك لم نر للتعاونية اثراً .

التنظيم المهني

إزاء عجز التعاونية عن حل مشكلة الملكية اضطر بعض علماء الاقتصاد الى البحث عن حل ، فاقترحوا « التنظيم المهني » وهو تنظيم كل مهنة وتجميعها ، خارج توجيه الدولة ، وبالتعاون بين اصحاب العمل والعمال ، وذلك في سبيل المهنة ومصلحتها العليا . ولكن هذا النظام يجرّ حتماً الى نوع من الانانية المهنية المصلحية ، ولذلك دعت الحاجة الى تدخل السلطة التي لا يمكن الحصول عليها الا بواسطة الدولة التي يمثلها في التدخل بين المستخدِمين والمستخدَمين « وسيط الصلح » ويشرف على تنظيم العلاقة بين

الفريقين. ومن السخرية ان يتحول الانسجام المزعوم بين اصحاب هذه العلاقة الى ديكتاتورية الدولة .

الملكية الاجتماعية

وهكذا لم تستطيع التعاونية ولا المهنية المنظمة حل قضية تحول الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية . على ان الملكية الاجتماعية موجودة فعلاً : ذلك انها الملكية التي ليست ملكاً لاي فرد او جماعة من الافراد او مهنة من المهن ، الملكية للمجتمع باسره. والاشتراكية تدعو الى عهد لا يمكن لفرد فيه ان يقول : « هذا لي » ولا لفئة من الافراد ان تقول : « هذا لنا » لان الملكية الاجتماعية لم تعد في الواقع ملكية ، وكلمة ملكية تجردت من معناها ، والشيء الذي « يملكه » الجميع لم يعد يسمى ملكاً . فالشمس والجو والهواء والطيور ليست ممتلكات ، حتى ولا ممتلكات قومية ، ونجد هذه الملكية الاشتراكية اذا صح التعبير — على شكلها البدائي داخل كل امة من الامم . فالشوارع والطرقات والغابات والحدائق العامة وانهار الملاحة والبحار الواسعة والمستشفيات العامة والمتاحف ومعاهد التعليم تشير الى قيام الملكية الاشتراكية ، وهي كلها ممتلكات قومية وضعت تحت تصرف المواطنين كافة ، دون ان يكون لاحد عليهم فضل .

فكيف نشأت هذه الملكية الاجتماعية ؟

ان الدولة هي التي صادرت الاراضي الضرورية لتخطيط الشوارع والحدائق والميادين والطرقات ، وهي التي اقامت

المتاحف والمدارس الرسمية والمستشفيات ، وهي التي اباحت الغابات والانهار والبحار للجميع ، اي ان الدولة هي التي على يديها ولدت الملكية الاجتماعية ، وان تحول الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية قد تمّ عملياً في المرافق التي عددناها بواسطة الدولة، وان هذا التحول اخذ يتسع ويمتد اليوم ليشمل المرافق الاخرى وهذا ما يحدث في وسائل النقل والمياه والكهرباء .

وهكذا نرى ان تحول الملكية الرأسمالية الى ملكية اشتراكية لا يمكن ان يحدث الا بواسطة الدولة ، وان التطور نحو اقتصاد الدولة هو بدوره عامل من عوامل التقدم، وهو في ذاته مرحلة ، في طريق الانسانية ، تسدّد خطاها نحو الاشتراكية .

الاوهام الاشتراكية

للدكتور غوستاف لوبون

من مقاصد الاشتراكية القضاء على التفاوت الطبيعي بالتسوية بين الناس في المعايش ، وترجو الاشتراكية ان تصل الى ذلك بالغاء الملكية وثروة الافراد وبادارة الصناعات من قبل الحكومة. فهذا المذهب من مظاهر النزاع الازلي بين الغني والفقير وبين القوي والضعيف، وقد عرفه البشر منذ اوائل التاريخ ، وما شذت امة عن ورود سنته . فبه اضاع الاغريق استقلالهم وبه غاب النظام الجمهوري وقام مقامه النظام الامبراطوري في روما.

وقد كانت الثورة الفرنسية غير ملائمة للاشتراكيين . فهي وإن قالت بالمساواة اعلنت ، بعد ان جردت الاشراف والاكليروس من اموالهم ، ان حق التملك مقدس وانه دعامة النظام الاجتماعي ثم قضت على كل نزوع الى الشيوعية بفصل رقاب انصارها .

والصفة الرئيسية للاشتراكية هي الحقد على جميع الافضليات:

أفضلية النبوغ وافضلية الثروة وافضلية الذكاء . والاشتراكية عند اتباعها حلت محل الآلهة القديمة وأضحت قوة ذات اسرار قادرة على ازالة سوء الطالع ، فهي في نظرهم ستقيم على انقاض المجتمع الشامخ عالماً جديداً ينال كل الناس فيه سعادة ابدية .

وأهم سبب في نجاح الاشتراكية ظهورها في وقت يكفر الانسان فيه بآلهته القديمة باحثاً عن آلهة اخرى . فالانسان لا يقدر على العيش من غير دين أي من غير امل .

ولا فرق في الطبقات الاجتماعية كلها من هذه الناحية . فاذا كفرت الطبقات بالآلهة فلتؤمن بالاصنام . وبهذا نفسر السبب في انتشار الاشتراكية بين الخواص كانتشارها بين العوام . وقد اصبح هذا المعتقد من القدرة على سحر الناس بحيث يجعل الطبقات المتعلمة تضيع كل يقين بعدل قضيتها ولاتدافع امام اوقح الخطباء كأن الخوف قد ران على قلوبها جميعاً .

ولا تنتشر الاشتراكية لما في مثلها الاعلى المادي الذي تقترحه من قيمة بل على رغم هذا المثل الاعلى . اي انها تنتشر لما تبذره في النفوس من امل ديني في جنات دنيوية يتمتع فيها جميع الناس بسعادة سرمدية .

ولم ابدأ بادراك مافي اقوال علماء اللاهوت في القرون الوسطى من الهذيان الا بعد ان قرأت هذر الاشتراكيين في تكوين المجتمع القادم ، فما اشبه هؤلاء باولئك في جهل طبيعة البشر ومقتضيات الاقتصاد وفي الاوهام والخيالات وفي الميل للقضاء على الحال لتحقيق ما تصوروه .

تقوم الاشتراكية الحكومية على كثير من الاوهـــام التي اخذنا نبصر بطلانها . ويمكن ارجاعها الى المقترحات الآتية وهي:

اولاً – اقامة مجتمع جديد بمراسيم تمليها الثورة .

ثانياً – الغاء رؤوس الاموال التي هي مصدر كل شر وشقاء لنشر الوية السعادة العامة .

ثالثاً – استيلاء الحكومة على الاملاك والصناعات وادارتها على يد جحفل من الموظفين وتوزيع المنتجات بواسطتهم على اعضاء المجتمع .

ويسهل تصوير مجتمعات وهمية على الورق قائمة على مثل تلك النظريات التي لا تبالي بالعواطف والمشاعر ومقتضيات الاقتصاد وحقائق الامور ، فمجتمعات مثل هذه جنّات أولي النفوس الساذجة .

ولا تزال تلك الاوهام ذات قدرة في فرنسا وفي غيرها من البلدان ، فهي تورث النفوس اعتماداً تاماً على اصحاب المقاهي وعلى صغار الباعة وامثالهم ممن يعيشون في الخيال . وقد يكون اشد اوهام الاشتراكيين بطلاناً هو حكمهم بالقضاء على الطبقة الوسطى ، مع ان كفاءة هذه الطبقة وذكاءها ورؤوس اموالها أوجبت تيسير الصناعات التي يعيش العمال منها . فاذا قدر للاشتراكية النصر وبوشرت التسوية بين الناس في الاجور ، حينئذ نرى جميع اصحاب الذكاء من علماء وارباب فن ومخترعين وعمـــال ماهرين يهاجرون الى البلدان المجاورة حيث يستقبلون بحماسة اذ النبوغ يجزل لصاحبه الاجر في كل مكان ، وهكذا لا تظل الاشتراكية

سائدة الا لمجتمع مؤلف من اشخاص كثيري الانحطاط .

ان الاشتراكيين الذين يعللون النفس بنقض المجتمع الحاضر يدركون بقليل من الروية وإنعام النظر انه لا ينالهم شيء من تبديل الحكومة التي يلعنونها ، والتاريخ شاهد عدل نقرأ في سطوره منذ الازل ان الذين يبقون منهم احياء بعد الثورات والمذابح التي تحدث عند كل تغيير في اساليب الحكم لا يلبثون ان يروا طراز ذلك الحكم لم يلحقه من التبدل إلا النزر اليسير فيعودوا الى انفسهم ويصبحوا من الرجعيين ، وهذا ما شوهد في كل مرة جاء فيها القياصرة الأباطرة ليقضوا على الفوضى والارهاب القائم ، فينقوض البنيان الاجتماعي الذي لم يصل الى ما وصل اليه الا بمصاعب عظيمة ، وفي بعض الاحيان يزول سريعاً ولكن اعادته الى ما كان عليه تقتضي مئات من السنين .

الاشتراكية

بقلم جورج د . ه . كول

استاذ الاقتصاد بجامعة اكسفورد

وأحد اعضاء لجنة تأليف دائرة المعارف البريطانية

الاشتراكية لفظ اطلق على طائفة من التعاليم كما اطلق على حركة عالمية اتخذت اشكالاً متعددة في اوقات متعاقبة ودهور منقضية ، ولذا اصبح من المستحيل ان نعرفها تعريفاً شافياً محدوداً . ولكننا نستطيع ان نقول ان الاشتراكية عقيدة جوهرية وحركة ضرورية تهدف إلى تنظيم المجتمع تنظيماً جماعياً لمصلحة الجماهير وذلك بواسطة رقابة وسائل الانتاج والتبادل التجاري واشراف المجتمع عليها .

ففي عهدها الاول ، قبل ان تنتشر الحركة او تتخذ شكلاً جلياً واضحاً ، كانت الاشتراكية مجرد طائفة من التعاليم التي تفسر حاجة الجماهير الملحة إلى التجمعات السياسية او الاقتصادية

وقيامها ضد سيطرة الافراد. وهكذا قامت «اشتراكية الكرسي» واتخذت مكاناً في طليعة تلك التعاليم في المانيا خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر، واصبحت معنى فلسفياً للحركة. ثم «الاشتراكية المسيحية» التي لم تكن الا مجرد احتجاج على تحكم الفردية، ووجوب تعاون المجتمع وحاجته الى التكتل الاجتماعي القائم على الاعتراف بابوة الله للجميع وبأخوة افراد البشرية. ثم اتخذت تلك التعاليم في العهود الأخيرة شكل الحركة، قومية وعالمية، فقامت باعمال ايجابية وتركت الحدود النظرية التي وقفت جامدة حيالها دهراً طويلاً.

والاشتراكية في معناها الحديث هي جهاد الطبقة العاملة والفقيرة في المجتمع لكي تتحرر من سيطرة الرأسمالية، وقيام مجتمع خال من الطبقات يخضع لرقابة جماعية واشراف جماعي لصالح افراد المجموع كافة. وكانت الاشتراكية في اطوار جهادها العملي الحديث الأول لا تلقي بالاً لاهدافها بقدر ما تهتم بوسائل كفاحها ضد طبقات الرأسماليين. وقد هُدر في هذا قدر كبير من الدم ومن كرامة الفرد كانسان حتى قام في انكلترا نوع من الاشتراكية ينادي بالتحول التدريجي ومن الرأسمالية المطلقة نحو الاشتراكية، فتألفت «جماعة الجيلد الاشتراكية» التي وضعت اسس ذلك التحول التدريجي ورسمت خطوط المجتمع الجديد الذي ترى فيه الهدف الانساني للاشتراكية، ويتلخص ذلك الهدف في خضوع الصناعات «لرقابة العمال» وبمعنى آخر قيام «حكومة ذاتية للصناعات».

ولكي يكون تعريفنا للاشتراكية واقعياً يتعيّن علينا ان نطرد من تفكيرنا احتمال قيام مجتمعات مثالية خيالية في المستقبل ونقصر بحثنا على القول بان الاشتراكية انما ترمي الى تملّك وسائل الانتاج والتبادل التجاري والاشراف عليها اشرافاً جماعيـــاً . ولكننا لا نقول بوجوب تأميم الصناعات جميعها ولا بفرض نوع معين بالذات من انواع ادارتها والاشراف عليها. ذلك لان هناك طرقاً كثيرة لتملك الصناعات تملكاً جماعياً، منها سيطرة الحكومة المركزية عليها ، ومنها استيلاء المجالس البلدية المحلية وادارتها لها، وهناك عدا ذلك هيئات عامة تعمل باسم الجمهور كالهيئات التعاونية والجمعيات الاهلية وجماعات الجيلد والاخصائيين وممثلي المنتجين او المستهلكين او كليهما معاً . ووسائل التملك والاشراف والادارة والرقابة التي ذكرناها هنا بالتفصيل لها مناصرون بين الاشتراكيين الذين لا يصح ان نعتقد انهم يقولون بوجوب تملّك وسائل الانتاج جميعها، وعندهم ان الصناعات الكبيرة يجب فرض الرقابـة عليها وادارتها ادارة جماعية بينما يجب ان تترك الصناعات والاعمال الثانوية الصغرى بيد الافراد .

وكيفما كان الحال فان الاشتراكيـــين يرغبون في فرض اشراف جماعي على جميع الصناعات والموارد الهامة في المجتمع . وهذا يتناول الانتاج والتوزيع على السواء لان الغرض المنشود من فرض الرقابة على الانتاج محاربة التعطل عن العمل ومكافحة الفقر وازالة الفوارق بين الطبقات وتوزيع الثروة التي ينتجهـــا المجتمع على افراده بالعدل والقسطاس لا كما توزع تلك الثروة في

ظل النظم الرأسمالية .

ويقول الاشتراكيون المتطرفون ودعاة الفوضى ان «التوزيع يجب ان يسد حاجة الفرد» ولكن هذا المبدأ لقي في العهود الاخيرة نقداً شديداً لتفاوت المقدرة والحافز الشخصي في تأدية العمل المطلوب مما يسمح بوجوب تخطّي تلك القاعدة الجامدة واهمال ذلك المبدأ النظري .

ولقد اعترى الاشتراكية في السنوات الاخيرة تغيير جوهري فكلنا يعلم ان الاشتراكيين يطالبون بالاستيلاء على وسائل الانتاج والاستهلاك بطريقة جماعية . وكان هذا الاستيلاء الى عهد قريب يعتبر نهاية اهدافهم وامانيهم المنشودة . ولكنهم اخذوا اخيراً يطالبون بوجوب قيام الحكومات بأنشاء مصالح وادارات حكومية تختص بمباشرة تنظيم الاعمال في المصانع وفي المشروعات الاهلية والرقابة عليها ، وان يُسمح للعمال بالاشتراك في هذه المصالح والادارات الحكومية لخبرتهم الواسعة في الاعمال التي تشرف عليها او بالاستعانة بجماعات ممتازة منهم تكون كلمتها واجبة الاحترام والتنفيذ . وهي ما يسمونه « جماعات الجيلد » . ولقد عرفت الجماهير وخاصة في انكلترا مزايا « جماعات الجيلد » فالتفوا حولها واعتنقوا مبادئها .

وقد كانت الحرب الاخيرة دافعاً عملياً لفئات العمال لاعتناق هذه المبادىء لانها اصبحت من الوجهة العملية والنظرية معاً اقرب وسيلة لتحقيق الاهداف الاشتراكية وتحول المجتمع تدريجياً الى الناحية الاشتراكية . ذلك لان « جماعات الجيلد » تستطيع

بحكم قيامها من اوساط عمالية ان تدرك حقيقة المشاكل القائمة او التي تقوم مستقبلاً وتفهم الدوافع ووسائل علاجها .

وليس من المستطاع التنبؤ بالاحداث المقبلة لذلك النزاع الناشب بين الاشتراكية وغيرها من النظم الشيوعية السائدة اليوم في اوربا . وقد يقول البعض ان الهدف المشترك بين الفريقين قد يوحد من جهودهما ضدّ الرأسمالية . ولكن الواقع أثبت ان ذلك النزاع قد اضعف من قدرة النقابات العمالية ومن قواها في كل من فرنسا والمانيا اكثر من أي عامل آخر . وقد تكون الحاجة الملحة إلى الاتحاد بين هاتين الفئتين الاشتراكيتين : الاشتراكية المتطرفة وهي الشيوعية ، والاشتراكية المعتدلة وهي مصلحة الجماهير المثالية من دوافع تجمعها واتحادها ، ولكن اوربا التي مزقتها الحروب وتشعب النظم والمبادىء تتوق الى مثل هذا الاتحاد الذي يسكن معه وجيب الثورة في القلوب على النظريات التي تنطوي على غبن كبير للجماهير والشعوب .

ومما يساعد العاملين على ذلك اتحادُ الاهداف المحددة التي اعلنها الفريقان ، وان الاشتراكية انما تعمل في مجموع نظمها على تحسين حال الطبقة العاملة او الفقيرة ، وهي سياسة ترمي دفعة واحدة الى موازنة الانتاج وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً والغاء فروق الطبقات القائمة على الثروات او على الفرص السياسية او على قوانين الملكية التي تشجع تجمع الثروات في ايدي الافراد . فالاشتراكية المعتدلة قامت في الواقع على هذه الاهداف ، ولم تتحول عنها او تحورها إطلاقاً . وهذا مبعث قوتها والدافع

للجميع على اعتقاد مبادئها وخاصة ما كان منها متصلاً بالحقل الاقتصادي .

ونرى مما تقدّم ان اتفاق الاهداف يؤيد الفكرة القائلة بأن ادارة الافراد وتملكهم للمصانع والمشروعات العامة يؤدي الى نتائج تتعارض مع الاشتراكية بل هي في قول آخر ضدّ الانسانية وتحدٍّ لها . ولقد اجتمع الرأي عند الاشتراكيين كافة مهما تشعبت وسائلهم واختلفت نظرتهم على وجوب اخضاع الصناعات العامة الكبيرة لنوع من الرقابة الجماعية التي تفرضها الحكومة المركزية أو السلطات المحلية والهيئات المعترف بها ، تعاونية كانت او غير تعاونية او لأي نوع آخر من أنواع الرقابة الجماعية يؤدي فرضه الى الغرض المنشود . وهم ينبذون كل نوع من التملك او الادارة الفردية لناحية من نواحي الانتاج الهامة . ثم يجتمع رأيهم بعد ذلك على تحديد الانتاج اللازم للاستهلاك في المجتمع .

ويصر الاشتراكيون على تقرير حقيقة ثابتة . ذلك انه بتغير ادارة الصناعات العامة يقع تغيير مماثل في اهداف تلك الادارة التي اهملها الرأسماليون ، فلم يهتموا في انتاجهم بالمجتمع الذي يقيمون فيه ، وهي اهداف اشترك في السعي للوصول اليها جميع مناهضي الرأسمالية . ويكفي ان نذكر ان الخلافات القائمة بين الاشتراكيين في حركاتهم العالمية انما تتوحد في تطبيق المبدأ الاشتراكي بنظامه المعروف .

الاشتراكية هي الحل الوحيد

بقلم البروفسور ليو هوبرمان

الاستاذ في العلوم الاقتصادية

سأبسط هنا في اختصـــار شافٍ ماهية الرأسمالية ومزايا الاشتراكية حتى تستنير اذهاننا فلا نفتقد في كفاحنا اليومي الدائم الاهداف التي نرنو اليها في هذا الكفاح .

ليس التاريخ عند الاشتراكيين مجرد فوضى في الوقـــائع والاحـــداث ، فهم يرونه خاضعاً لنظام خاص من الاوضاع التقدمية : فالاقتصاد والسياسة والقانون والدين والتعليم مرتبط بعضها ببعض في مختلف عصور المدنيات كلها ، ويعتمد الواحد منها على الآخر . وقد اتخذ كل منها صورته التي تختلف وتتباين في مراحل التاريخ متأثراً بغيره من الاوضاع . ومفتاح السر في هذا كله انما هو العلاقة بين الجمهور وبين المنتجين . وتخضع طرق العيش عند كل من الفريقين للوسائل المتخذة في سبيلها اي لطرق الانتاج السائدة في اي عصر من العصور .

فالنظام الرأسمالي علاقة في الانتاج بين طائفتين هما اصحاب الاعمال والعمال : ويمتلك الاولون على قلة تعدادهم ، كافة وسائل الانتاج من ارض وغابات ومناجم ومصانع وآلات ومختلف وسائل النقل بينما لا يمتلك الآخرون على كثرة عددهم ، الا مقدرتهم المجردة على العمل ، وفي هذا تتعاون الفئتان على اتمام الانتاج واخراجه للجمهور .

ووسائل الانتاج التي ذكرناها إنما تعمل لفائدة فئة الرأسماليين الذين يمتلكون هذه الوسائل. فاذا لم تكن هناك فائدة او كسب متوقع لهم تعطلت تلك الوسائل عن العمل وتوقفت الآلات عن الحركة ، كما تعطل العمال وتوقف نشاطهم . فاذا حدث ذلك لم ينجح الاستشفاع بالوطنية ، ولا الرغبة في تحسين حالة المجتمع في حمل الرأسماليين على تسيير دولاب الاعمال واستئناف الانتاج مرة اخرى . والشيء الوحيد الذي يقنعهم بذلك ينحصر في توقعهم ربحاً جديداً .

وهكذا نرى ان احدى الفئتين تعيش معتمدة على تملكها ، بينما تعيش الثانية معتمدة على سواعدها . بمعنى ان مصالح الفريقين في مجتمع رأسمالي تقف بالطبيعة موقفاً متعارضاً . فمصالح الفئة الرأسمالية تقضي على افرادها بالاحتفاظ بامتيازاتها وتنمية قواها . اما مصالح الفئة العمالية الكادحة فانها تضطر افرادها الى مقاومة كل محاولة لتجريدها من حقوقها وتدفعهم الى العمل على تحسين مركزهم الاجتماعي والاقتصادي معاً .

اي ان الكفاح بين الفئتين في مجتمع رأسمالي انما هو كفاح

دائم مستمر لا تخبو ناره ولا يهدأ سعيره .

والرأسمالي مضطر للعمل على تضخيم رأسماله وزيادته أكداساً فوق اكداس، مدفوعاً الى ذلك لعدة عوامل منها المنافسة، وحبه الاحتفاظ بقوته التي تقاس بالكم الذي يمتلكه من مال ، وسعيه لزيادة هذه القوة يوماً بعد يوم . وهي عملية ليس لها نهاية مطلقاً . وهو الى هذا يدفع الى عماله اجوراً حقيرة ويحاول وقتاً بعد آخر تخفيضها لكي يساعده ذلك على تكديس امواله فيما تحد هذه الاجور المنخفضة من القوة الشرائية لدى جماهير الكادحين ، فلا يقابل الانتاج بالرواج المنشود .

فتضخم الانتاج يقلم اظافر القوة الشرائية . وهو موقف متناقض استعصى حله ونشأ عنه ذلك الانهيار الصناعي والانحلال العمالي في مختلف العصور وفي مختلف النظم الحكومية : جمهورية كانت ، او ملكية ، او ديموقراطية ، او استبدادية .

والمشكلة الرئيسية في النظام الرأسمالي التي تتلخص في كيف يمكن التخلص من الانتاج الفائض وفي كيف تستثمر رؤوس الاموال المعطلة ... هذه المشكلة قد امكن الوصول الى حل وقتي لها بالالتجاء الى الاستعمار او الحرب او حتى بجرد الاستعداد للحرب بوساطة برنامج ضخم للتسلّح .

هذه هي الرأسمالية كما يراها الاشتراكي . ولكني اضيف الى ذلك صوراً مظلمة حالكة . فالرأسمالية مضيعة .

مضيعة لانها، رغبةً في رفع الاسعار وتوقعاً لربح اكبر تهتمّ به اكثر من اهتمامها بقضاء حاجات الجماهير ، تقدم مختارة على تدمير

المحصولات والسلع على السواء .

مضيعة لانها لا تنيط الاعمال المفيدة بهؤلاء الراغبين في الاضطلاع بمثل هذه الاعمال في الوقت الذي تترك فيه ألوفاً من الاشخاص الاصحاء عقلاً وبنية دون عمل .

مضيعة لانها حيناً بعد حين تكرس نفسها رجالاً وموارد وخامات وآلات واموالاً ، للحرب التي تدمر كل ما هو مقدس في الحياة بل تدمر الحياة نفسها .

والرأسمالية عدا ذلك نظام غير معقول .. انه غير معقول في طبيعته وفي كيانه لانها بدلاً من تدبير الانتاج لكي يسد حاجات الجميع فانها انما تسير بالانتاج لفائدة قلة محدودة التعداد .

انها غير معقولة بل نظام طائش لانها تقسم المجتمع الى فريقين متطاحنين تعتمل في صدور كل منهما العداوة والبغضاء للفريق الآخر ، بدل ان تعمل على توحيد المجتمع ولمّ شمله ليعيش في ود وصحبة واخاء .

انها نظام ظالم . إذ ان الركن الاساسي في الرأسمالية هو عدم المساواة بين الافراد . فبينما نرى خيرات الدنيا تزخر لدى قلة من الاغنياء المحظوظين نرى امامهم الفقر منتشراً في الكثرة البالغة من الناس في مجتمع واحد .

ولقد رأينا ان النظم الاقتصادية تنشأ وتتقدم وتزدهر ثم تتدهور وتفنى وليحلّ محلها نظم اقتصادية اخرى . وقد شاهدنا ذلك في النظام الاقطاعي العالمي البائد . وسنشهده في النظام الرأسمالي الحاضر الذي قضي عليه تبعاً لسنة الكون ان يحل محله نظام آخر جديد .

والنظام الجديد لا يمكن ان ينشأ طفرة . بل ستهيئه ظروف المجتمع الرأسمالي . ويعتقد الاشتراكي ان المجتمع الرأسمالي نفسه يحمل بين طياته جرثومة النظام الجديد الذي سوف يطيح به ثم يأخذ مكانه .

فبدلاً من تلك الفوضى التي كانت تسود حالة الانتاج فيُخرج كل منتج من الملاّك واصحاب المصانع الكمية التي يريدها حسب هواه ومشيئته فان النظام الاشتراكي يقضي على تلك الفوضى ويستبدلها بخطة مرسومة ومجهود محدود بقرارات اقتصادية غير قائمة على مدى الربح المنتظر والمرغوب فيه . فالملابس تُصنع لا للربح بل لتكفي الجماهير ، وهكذا الشأن في كافة السلع الاخرى التي تصنع جميعا للناس بما فوق الكفاية .

وهكذا نرى شبح الخوف من الانهيار الصناعي والتعطل يزول ويختفي من الافق اذا علمنا ان الخطط المرسومة للانتاج تهيء وسائل العمل للجميع كما تقدم لهم الضمان الاقتصادي للعيش من المهد الى اللحد .

كما تختفي من العالم تلك الحروب الاستعمارية او حروب الفتح التي نشأت من تصيّد المنتجين للاسواق الخارجية يبيعون فيها الفائض من سلعهم حربية كانت او غير ذلك ، تلك السلع التي كانوا يستثمرون فيها الفائض من الاموال المعطلة لديهم ، لانه لم تعد هناك سلع فائضة او اموال فائضة كما لم يعد هناك في المجتمع من يجري وراء الربح لمجرد الربح الشخصي .

وباختصار فان النظام الاشتراكي يمحو تلك الشرور العظيمة التي خلقها بنفسه النظام الرأسمالي .

اشتراكية الدولة

للدكتور راشد البراوي

استاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول

•

عرض وتفسير

مقدمة

«ليست اشتراكية الدولة State Socialism مجرد مذهب اقتصادي فحسب ، ولكنها ذات اساس اجتماعي ومعنوي ، وتقوم على مثل اعلى للعدالة وعلى فكرة خاصة عن وظيفة المجتمع والدولة . وهذا المثل الاعلى وهذه الوظيفة تلقتهما اشتراكية الدولة ، لا من الاقتصاديين وانما من الاشتراكيين وبخاصة من رودبرتس ولاسال. وكان هذان الكاتبان يهدفان الى خلق نوع من التوفيق بين المجتمع القائم اليوم وذلك الذي سيتمخض عنه المستقبل ، وتتحقق هذه الغاية باستخدام قوى الدولة »[1]

والفكرة التي تنطوي عليها «اشتراكية الدولة» ليست جديدة

(١) Gide & Rist : History of Economic Doctrines , p. 414

كما يبدو ، فقد دعا اليها الاشتراكيون الاولون وبخاصة لوي بلان الذي كان يطالب الدولة بانشاء المصانع التي دعا اليها .

ومن اهم رجال هذه المدرسة رودبرتس ولاسال ، والاول يتميز بالطابع النظري كما تتسم كتاباته بالقوة والوضوح ، اما الثاني فاقرب الى الدعاية والاثارة منه الى النظريات ، ومن هنا كان تأثيره كبيراً على مجرى الحركة العمالية في المانيا . وهناك ايضاً فاجنر ولوثار بوفر ، ولقد اصبح الاخير مستشاراً لبسمارك ، ولعل لتلك الصلة اثراً في السياسة الاصلاحية التي اتبعها بسمارك ازاء الطبقات العاملة في المانيا .

كارل رودبرتس (١٨٠٥ - ١٨٧٥)

ليس من المبالغة القول ان رودبرتس كان من بين الكتاب ، باستثناء كارل ماركس ، اعظمهم تأثيراً على التفكير الاقتصادي واتجاه الحركة الاشتراكية ، بل ان آراءه وآراء الذين ينتمون اليه كان لها اوضح الاثر في سياسة الحكومات . ولقد عبر رودبرتس عن مذهبه في مؤلفاته وهي « حالتنا الاقتصادية » و « خطابات اجتماعية » و « ضوء على المسألة الاجتماعية » و « يوم العمل العادي » وهذا البحث الاخير يتضمن مشروعاته بشأن الاصلاح العاجل .

آراؤه الاقتصادية :

١) **العمل** : اعتقد رودبرتس ان العمل هو الذي ينتج جميع الطيبات الاقتصادية إما بطريق مباشر ، واما بطريق غير

مباشر بواسطة العدد والآلات ، فالطيبات التي ينتجها العمل هي وحدها الطيبات « الاقتصادية » اما ما عداها فطيبات « طبيعية » أي وهبتها الطبيعة . وهو حين يتحدث عن العمل يقصد (العمل اليدوي) . صحيح ان للعمل العقلي اهمية في الانتاج ، ولكنه ليس كثير التكلفة ولهذا يمكن ان نعده منحة حرة من الطبيعة . مثله في ذلك مثل الارض .

ولكن ليس معنى هذا اننا امام نظرية لتفسير القيمة على هذا الاعتبار، ذلك ان رودبرتس يقول ان العمل **يخلق المنتجات** ولم يقل ان العمل **يخلق القيمة** . وبعبارة اخرى انه يرى ان جميع الطيبات الاقتصادية لها قيمة وان العمل هو أحسن مقياس للقيمة او ينبغي ان يكون اساساً لها . فهو اذن يخالف الاشتراكيين الآخرين الذين يقولون ان العمل هو الذي يحدد او يعين قيمة السلعة ، وهذا المبدأ ، اي اعتبار العمل اساساً للقيمة ، انما يكون في مجتمع نلقى فيه الانتاج مطابقاً للحاجات الاجتماعية.

٢) **تناقص نصيب الاجر** : وخلاصة الفكرة ان نصيب العمال من الدخل الاهلي يتناقص باستمرار . ولعل هذا الرأي مستمد من نظرية اجر الكفاف . ويفسر رودبرتس الامر فيقول انه اذا كان الانتاج يزداد باستمرار بينما لا يحصل العمل ، بصفته سلعة ، على اكثر مما يغطي تكاليفه ، فان نسبة نصيبه تأخذ في التناقص .

٣) **الاجور والريع** : يتكون الدخل القومي من طيبات ذات اهمية مباشرة للحياة،وهو ينقسم الى جزءين او نصيبين وهي

الاجور والريع ، كما ينقسم الريع الى ريع الارض وريع رأس المال . والسبب في وجود الريع هو وجود فائض ينتجه العمال ويزيد عما يلزم لمعاشهم ، وكذلك يمكن ارجاع الريع الى ناحية قانونية وهي ان الملكية الخاصة بالنسبة الى الارض ورأس المال تمكن الملاك من تشغيل العمال والاحتفاظ بذلك الفائض الذي ينتجه الاخيرون والذي يزيد عما يلزم لمعاشهم .

٤) **الازمات** : وتفسير رودبرتس لها مبني على ما سبق ان اكده من تناقص نصيب العمال من الدخل القومي ، وتعليل ذلك انه بما ان الاغلبية ممن يحصلون على الاجر تتناقص مقدرتهم الشرائية باطراد فان الاستهلاك يتخلف عن الانتاج ، وهذا يستتبع نقص الانتاج وما يصحب ذلك من البطالة وازدياد النقص في المقدرة الشرائية ، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة حدة الازمة .

من هذه المباديء الاقتصادية التي اوردناها يستخلص رودبرتس ان اغلبية الجنس البشري مبعدة عن الاشتراك في الدخل الذي تخلقه بعملها وجهودها ، او بعبارة اخرى انها معرضة للفقر والأزمات وهذه حالة تتعارض مع الحضارة . واذن ، كيف يمكن التغلب على الفقر والازمات ؟ يرى رودبرتس ان ذلك الهدف يمكن تحقيقه اذا اصبح الانتاج ذا صبغة اجتماعية ، ولكن ينبغي ان تكون هذه العملية متدرجة فهو اذن يرى ويؤكد ان التطور هو الوسيلة التي تمكننا من اقامة المجتمع الاشتراكي .

واذ يطالعنا السؤال التالي : كيف يؤدي التطور الى بلوغ هذه الغاية ؟ هنا نعود الى فلسفة رودبرتس الاجتماعية فنلقاه يقول

ان الفرد حتى يصبح عضواً في مجتمع اقتصادي فان رخاءه لا يعتمد عليه او على الكيفية التي يستفيد بها من عمله ، وانما يعتمد على نشاط الاعضاء الآخرين في ذلك المجتمع ،وهنا يتعين اداء وظائف اجتماعية معينة . ولكن هل يستطيع المجتمع تنفيذ هذه الوظائف بصورة تلقائية ام ينبغي له ان يضطلع بها وفقاً لخطة مرسومة ؟ يقول آدم سميث ان القوانين الطبيعية هي التي تنظم المجتمع والطريقة التي يؤدي بها وظائفه الاجتماعية ، ولكن يعارض رودبرتس في ذلك ويرى ان على كل دولة ان تصدر القوانين اللازمة لها وان تعمل على تنمية تنظيمها بنفسها .. وبمعنى آخر ان الدولة هي التي عليها الاضطلاع بالوظائف الاجتماعية المختلفة ، وهي التي تصدر القوانين والتشريعات وتتخذ الاجراءات والتدابير ، مما ينتهي اخيراً بتحقيق الوضع الذي يصبح فيه الانتاج ذا صبغة اجتماعية . وبهذا التحليل يعتبر رودبرتس الكاتب الذي فسر جوهر اشتراكية الدولة .

اما هذه الوظائف الاجتماعية التي يشير اليها فهي :

اولاً — العمل على ان يكون الانتاج مطابقاً مع الحالة الاجتماعية لا الطلب الفعال كما هو الشأن الآن . غير ان « الحاجة الاجتماعية » عبارة غامضة وليس لها مفهوم واضح محدود . ان مطالب الافراد متنوعة متفاوتة ، فهل يراد ان يفرض عليهم مستوى موحد للحاجات ؟ وعلى اي اساس يحدد هذا المستوى ؟ وهل يتفق تحديد مستوى للحاجات مع روح الحرية التي يجب ان تتوافر للافراد في تعيين حاجاتهم ؟ هذه اسئلة تتبادر الى الذهن حتماً ،

ولا نلقى لدى رودبرتس جواباً عنها .

ثانياً – زيادة استغلال موارد الانتاج ووسائل الانتاج .

ثالثاً – التوزيع العادل للناتج الاجتماعي ومعنى ذلك عند رودبرتس ان يحصل كل انسان على ثمرة عمله .

والخلاصة انه لا بد من إزالة الفقر والازمات ، وهذا يتم عن طريق قيام نظام جديد في النهاية يصبح فيه الانتاج ذا صبغة اجتماعية ، وفي هذه الحالة الجديدة يتفق الانتاج مع الحاجة الاجتماعية ، ويزداد استغلال وسائل الانتاج ، ويتم التوزيع العادل الناتج الاجتماعي . ونقول في النهاية لأن هذا التنظيم الجديد يتم عن طريق التطور . وينحصر دور الدولة في التمهيد له بوسائلها المتباينة ، وفي تولي الاشراف عليه . وعنده ان تحقيق هذه الاهداف يربط بين اجزاء المجتمع ويدعم الوحدة القومية .

وهنا نستطيع ان نفسر مبدأ رودبرتس السياسي ، وهو ينحصر في امرين ، هما الحكومة الديموقراطية والوحدة القومية . وكان مثله الاعلى قيام « حزب اشتراكي » يبتعد عن جميع انواع النشاط السياسي ولكنه يركز اهتمامه في المسائل الاجتماعية ، وهذا الحزب في نظره يكون «ملكياً وقومياً واشتراكياً» ولا ريب ان النجاح الذي احرزته سياسة بروسيا هو الذي جعله يعتقد بامكان التوفيق بين السياسة الملكية والبرنامج الاشتراكي ، وحمله على الايمان بقدرة الدولة على تحقيق هذا البرنامج الاشتراكي .

ولا يسعنا ان نختتم هذه الكلمة عن رودبرتس دون الاشارة الى ما تقدم به من مقترحات عاجلة وعملية لتنظيم عقد العمل بقصد

زيادة نصيب العمل من الدخل القومي ، فدعا الى تحديد يوم عمل « عادي » وتعيين متوسط مقدار العمل الذي يؤديه الرجل العادي في وقت معين ويتخذ متوسط الانتاج كمعيار أو مستوى للقيمة ، وعلى اساس هذا المستوى يجري تحديد ما يخصص للعامل .

فرديناند لاسال (١٨٢٥ – ١٨٦٤)

بالرغم من قصر حياة لاسال فقد كانت حياة صاخبة نشيطة ، لعب خلالها دوراً عظيم الاهمية من حيث التطبيق العملي لمذهب اشتراكية الدولة . لقد وضع لها رودبرتس الاساس النظري او الفلسفي ، فجاء لاسال ليبعث فيها الحيوية والقوة .

حينما هبت نيران الثورات في المانيا عام ١٨٤٨ تلقى لاسال ولما يتجاوز الثانية والعشرين من عمره ، اشتراكياً ثورياً . ولا ريب ان للسن من جهة وللاحداث الصاخبة في المانيا من جهة اخرى ، اثراً في هذا الشعور . ثم تلا ذلك عهد من السكون أكب خلاله الرجل على الدراسات الفلسفية والقانونية والادبية ، فاذا ما حل عام ١٨٦٢ نراه يعاود نشاطه بشكل بارز . والذي دفعه الى الخروج من عزلته ان صح التعبير ذلك الخلاف الذي نشب بين حزب الاحرار البروسي والحكومة بسبب معارضته للاجراءات الدستورية التي اتخذها بسمارك . وهنا حمل لاسال حملة شعواء على الطرفين ، وان كان قد وجه اشد العنف الى الاحرار . ثم اتجه صوب الطبقة العاملة يطالبها بانشاء حزب جديد يتجنب جميع المسائل السياسية ويركز اهتمامه ونشاطه في التحرير الاقتصادي . واخذ يطوف

البلاد داعياً الى فكرته ، وتناقلت الالسنة في كل مكان اقواله وخطبه ، وامتلأت البلاد بالمنشورات والمطبوعات الصغيرة التي نشرها ، ورحب به عمال اقليم الرين ترحيباً حماسياً . وفجأة انطفأت الشعلة الوهاجة اذ مات في ٣١ اغسطس سنة ١٨٦٤ بسبب جرح اصابه في مبارزة .

وكانت الفترة التي ظهر فيها لاسال مناسبة ، اذ اخذت الطبقة العاملة بالمانيا تنشط ، ودعا البعض من اعضائها الى عقد مؤتمر عام وطلبوا منه ومن بعض زعماء الديموقراطية النصح والارشاد فرأى لاسال في ذلك الفرصة سانحة لأنشاء حزب سياسي بزعامته . وكان لا بد للحزب من برنامج ، ولم يشأ الرجل التوسع وحشو البرنامج فقصر اهدافه على اثنين : احدهما حق الاقتراع العام ، وثانيهما انشاء جمعيات من المنتجين تؤيدها وتسندها الدولة . وحتى يستطيع اجتذاب الجماهير تحدث عن « قانون الاجور الحديدي » (نظرية ريكاردو) ولم يشأ ان يجعل شعاره استغلال اصحاب الاموال للعمال حتى لا يفقد عطف الطبقة الوسطى . **وترجع اهمية لاسال الى انه كان يصر على تدخل الدولة** ، حتى قال في خطاب القاه على العمال في فرانكفورت (١٩ مايو سنة ١٨٦٣) **ان تدخل الدولة هو حجر الزاوية في الحملة التي يقودها .**

لقد كانت البورجوازية ترى ان ليس للدولة من وظيفة سوى حماية الملكية والدفاع عن حريات الفرد . ورأى لاسال ان في الامكان تصوّر مثل هذه الوظيفة اذا تساوى الافراد من حيث القوة والذكاء والثقافة والثراء . اما اذا انعدمت هذه المساواة

اصبحت الدولة اشبه « بالحارس الليـــلي » وصار الضعيف تحت رحمة القوي . غير ان الدولة في الحقيقة قد وجـــدت لتحقيق اغراض اخرى. **إن تاريخ الجنس البشري قصة من صراع طويل لاقامة الحرية في وجه القوى الطبيعية ، وللتغلب على الظلم أياً كان نوعه ، والانتصار على البؤس والجهل والعوز والضعف . وفي ظل ذلك الصراع يكون الفرد وحـده عاجزاً ، واذن لا بد من الاتحاد ، والدولة هي التي تستطيـع تحقيق هذا الاتحاد ، لتعليم الانسانية وتنميتها والسير بها في طريق الحرية .**

وبالرغم من هذه النزعة المثالية فلقـد كانت دعوة لاسال الى تدخل الدولة في حياة المجتمع لازالة ما يشكو منـــه من شرور ثورة ضد تعـــاليم سياسة الحرية Laisser - Faire التي نادى بهـــا الاقتصاديون الكلاسيك . لقد أبرز لاسال بصورة بليغة ان على الدولة ان تتدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا واجبها الاساسي لكي يتحرر الناس من المساوىء التي تعرقل نموهم .

تحليل اشتراكية الدولة

كانت المانيا في مستهل القرن التاسع عشر دولة زراعيـــة يشتغل نحو اربعة اخماس سكانها بالزراعة ، وكانت قيود الاقطاع ما زالت قائمة بدرجات متفاوتة بين ولاية واخرى . غير انه بعد ثورة سنة ١٨٤٨ أخذت الصناعة تسير بخطى سريعة نحـو النمو ، وزاد عدد أفراد الطبقة العاملة، وهنا اخذت «المشكلة الاجتماعية»

اي مشكلة علاج الفقر ومنع عدوان رأس المال ، تشغل بال المفكرين والكتاب ، ورأوا ان على الدولة الالمانية الناشئة ان تعالج ذلك الصراع بين قوى رأس المال والعمل. وفي سنة ١٨٧٢ عقد مؤتمر كبير في ايزنباخ كانت اغلبية اعضائه من اساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد والقانون، وقرر اصدار منشور يهاجم فيه سياسة مدرسة منشستر ، وتحدث المنشور عن الدولة فقال انها نظام معنوي عظيم لتربية الأنسانية ، وانه يجب ان تتحرك بوحي من مثل اعلى تضعه نصب اعينها ، وعن طريق هذا المثل الاعلى يتمكن عدد متزايد من الناس من الاشتراك في اسمى المنافع التي تخلقها الحضارة .

لقد كان الاقتصاديون الاحرار يقولون انه ليس للدولة من عمل الا ضمان الامن والاستقرار ، وان التضامن الذي ينشأ بين العوامل الاقتصادية سببه وجود سوق مشتركة . غير أن لدعاة اشتراكية الدولة رأياً مخالفاً ، فهم يقولون ان بين مختلف الافراد والجماعات في داخل الشعب الواحد تضامناً معنوياً اقوى من أية رابطة اقتصادية ، وهذا التضامن المعنوي منبعث من اللغة الواحدة والعادات المتشابهة والدستور السياسي المتجانس . والدولة هي الصورة المعبرة عن هذا التضامن ، واذن لا يحق لها ان تقف موقف عدم الاكتراث من الفقر المادي الذي يصيب جزءاً من الشعب . انها تتولى حماية الناس ضد اعمال العنف في الداخل ومن الخارج ، ولكنها – الى جانب هذه الوظيفة – لها عملها الحقيقي وهو تحقيق الحضارة والرفاهية للجميع . . لقد كان الكثيرون من قبل يعتقدون

ان الدولة تعجز عن الاضطلاع بأية مهام اقتصادية ، فجاء كتاب اشتراكية الدولة يبددون هذا الزعم الخاطىء .. انهم ينظرون الى الدولة على انها عامل اقتصادي مثـــل بقية العوامل الاقتصادية الاخرى التي يشتمل عليها المجتمع ، ولكنها تمتاز عن هذه العوامل الاخرى بأنها اكثر عطفاً وحدباً . وهنا تبدو لنا اهمية الرسالة التي جاءت بها « الاشتراكية الحكومية » .. إنها عملت على خلق فكرة طيبة عن الدولة وعن كفايتها ، بخلاف ما بشر به مذهب « الفردية »

ولكن الى اي حد يمتد تدخل الدولة ، وفي اي الميادين ؟ والجواب ان على السياسيين ان يقرروا هذه المسائل طبقـــاً للظروف والضرورات ، ولكن يجب ان يقف هذا التدخل عند النقطة التي يبدأ بعدها في تهديد مركز الفرد بصفته المنبـــع والاساس للتقدم الاقتصادي .

ومن الناحية الاقتصادية يقول فاجنر «يجب نقل الاقتصاد الوطني من سيطرة الفرد الى سيطرة الجماعة بوجه عام» وهذا المبدأ يشمل كلا جانبي التوزيع والانتاج . وفيما يختص بالتوزيع يقول الرجـل ذاته « ان على اشتراكية الدولة ان تؤدي واجبين ، كل منهـــما متصل بالآخر اتصالاً وثيقاً . فعليها اولاً ان ترفع الطبقات الدنيا من الفئة العاملة على حساب الطبقات العليا ، وعليها ثانياً ان تحد من التراكم الزائد عن الحد بين طبقات معينة من المجتمع او بين اعضاء الطبقات المالكة ، وفسر البعض هذا بنظام الضريبة التصاعدية. وفي هذا كتب ديبون هوايت في كتابه « رأس المال والعمل»

سنة ١٨٤٧ بانه يجب فرض ضريبة ثقيلة على الطبقات العليـــا ، واستغلال حصيلتها في مساعدة ومكافأة العمل .

اما من ناحية الانتاج فان فاجنر يرى ان **على الدولة ان تشرف على الصناعات ذات الصبغة الدائمة او العامة ، او تتطلب وسائل موحدة او متخصصة من الاشراف . وكذلك الصناعات التي يخشى ان تصبح احتكارات في ايدى بعض الافراد . وينطبق الامر ذاته على الصناعات التي تشبع حاجة عامة .** وطبقاً لهذه القواعد يمكن تبرير قيام الدولة بادارة الانهار والغابات والطرق والترع وتأميم السكك الحديدية والمصـــارف ، وتولي المجالس البلدية والمحلية عمليات المياه والانارة .

ولقد كان اكبر ممثل للاشتراكية الحكومية في المانيا بسمارك نفسه ، وان كان في تصرفاته لم يعتمد على نظريات هـذه الفلسفة . لقد كان اعظم هدف وضعه نصب عينيه دعم الوحدة الوطنية التي خلقها او حققها ، ورأى ان نظام التأمين الاجتماعي الذي تمـــوله الدولة وتشرف عليه اعظم وسيلة لابعاد الطبقة العاملة عن النزعات الثورية، وذلك بان يقدم لها دليلاً مادياً عـــلى عطف الحكومة الامبراطورية. وهذا هو اساس الذي بنيت عليه تلك التشريعات المتصلة بالمرض والحوادث والعجز وكـــبر السن التي اصدرتها الحكومة الامبراطورية فيما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٩ وان ما نلقاه في كثير من البلدان من امثال الضرائب التصاعدية والتأمين وقوانين حماية العمل وتدخل الدولة لتعيين أحوال العمل ، ممـا يدل على التأثر بروح هذه الاشتراكية الحكومية .

ولقد شهدت العقود الممتدة من اواخر القرن الماضي ازدياد الاعمال والمنشآت العامة ، وازدياد الطلب على الخدمات العامة نظراً لعظم تركز السكان ، واخذت الدولة تزاول نشاطاً كان يعد مقصوراً من قبل على الافراد . وعظم تركز الصناعة وقل عامل المنافسة واشتد وضوح ظاهرة الاحتكار ... في مثل هذه الظروف كان من الطبيعي ان تؤثر دعوة الاشتراكية الحكومية في الرأي العام لانها تدعو الدولة الى تقديم الخدمات العامة ورفع الطوائف الدنيا والتقريب بين الطبقات وحماية المجتمع من اخطار الاحتكار وتنظيم العلاقة بين ارباب الاعمال والعمال بما يزيد من نصيب الآخرين من الدخل القومي وبالتالي يرفع من مستوى معيشتهم ، مادياً وثقافياً .

« ان لاشتراكية الدولة ميزة خاصة بها ، ألا وهي مقدرتها على التعبير عن الأماني المضطربة التي تجيش في صدر عصر جديد في تاريخ السياسة والاقتصاد وذلك بصورة مُثُل عملية ... لقد امدت المشرعين والرجال العمليين بالحجج التي بها يدافعون عن تلك السياسة الجديدة حين يبدأونها والتي يؤمنون بها في قرارة نفوسهم كما انها اصبحت الساحة العامة التي تلتقي في رحابها الأحزاب المتعارضة عادة ، والتي تتقابل فيها الميول التي لا تتفق فيما بينها عادة ، هذه هي الميزة البارزة لمذهب يبدو صالحاً لتحقيق نتائج ملموسة »

هذا عرض موجز لتطور مذهب الاشتراكية الحكومية وفلسفته ووسائله واهدافه ، كما عبر عن ذلك دعاة المذهب في

المانيا. وتؤمن اشتركية الدولة بالتدرج وتراه الطريق الطبيعي ، وتؤمن بالتضامن المعنوي بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة . ومعنى هذا كله انها لا تأخذ بفكرة صراع الطبقات ولا تعدّها هي والثورة اساساً وسبيلاً للتقدم . ومعنى هذا انها لا تؤلب الطبقات بعضها على بعض ، وانما تعمل على تحقيق اغراضها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، خطوة بعد اخرى ، كلما استدعت الضرورة لذلك .

وتؤكد الاشتراكية الحكومية اهمية التربية والتثقيف للجماعة فيرتفع مستوى تفكيرها وتكون اقدر على استغلال امكانياتها وتتعلم الاستفادة من ثمرات الحضارة .

وتطالب بالسعي المطرد المنظم الى الحد من ازدياد الثراء وتضخم الثروات بفرض الضرائب التصاعدية ، وبهذا يتسنى **رفع مستوى الطبقات الدنيا من مختلف النواحي** والتقريب بين الطبقات .

وتدعو الى تدخل الدولة او توسيع نطاق نشاطها في الميادين الاقتصادية . بل انها لتجعل هذا الأمر جوهر فلسفتها والأساس الذي تقوم عليه . فالخدمات العامة تمارسها الحكومة المركزية او المحلية . ولها ان تدير وسائل الانتاج العامة كما ذكر ڤاجنر وكما اشرنا في موضع سابق . ولها ان تؤمم من المرافق والصناعات ما تراه كفيلاً بتحقيق مصلحة الجماعة ، مثل المواصلات والمصارف وصناعات الفحم او الحديد وما الى ذلك اذا كان التأميم في هذه الحالة يؤدي الى تحسين الانتاج وزيادته ، او الى منع الاحتكار والتحكم في الأسواق ، او توفير المواد باسعار مناسبة لجمهور المستهلكين

هذا التدخل من جانب الدولة يطّرد سيره من وقت لآخر ، وتبدو فوائده ، ويقتنع باهميته الرأي العام . وبهذا يمهد الطريق تدريجاً للانتقال الهادىء السليم الى تنظيم اجتماعي جديد يقوم على اساس الوفرة في الانتاج والعدالة في توزيع المنتج الاجتماعي . وبذا يتحقق التضامن بين اجزاء المجتمع من افراد وجماعات .

حقيقة الاشتراكية

للدكتور جورج حنا

عندما أخذ الانتاج بالازدياد ، بدأت العلاقات بين الناس تتحول من شكل الى شكل ، وأصبح ضرورياً أن تسن شرائع لتسوية هذه العلاقات وتنميتها ، وأن توضع أحكام جديدة لها . ولنمش الآن مع قطار التاريخ ، ونستعرض مراحله ، ونصل معه الى العصر الذي زاد فيه إنتاج الأرض ، وازدادت العناية بها ، وتكاثرت محصولاتها ، وتوزعت فيه ملكياتها على الناس تبعاً لأنظمة العصر . قبيلة تتغلب على قبيلة ، فتنتزع ملكية أرضها وتضمها الى ملكيتها ، وقبيلة تهجر أرضها بسبب جدبها ، فتستولي على الأرض المهجورة جارتها ، ورئيس قبيلة ينتزع من أفراد قبيلته أرضهم ، أو هم يهبونها له ، مقابل حمايته لهم من الأعداء ، أو مقابل رفع جور الملوك عنهم ، فتنشأ من ذلك الاقطاعية وينشأ معها المجتمع الاقطاعي. الاقطاعي يحتاج الى من يحرث له الأرض والناس يحرثونها له لكسب العيش . الاقطاعي يسهر على حمايتهم ،

وهم قانعون بأنهم عائشون وآمنون على حياتهم . إذا طلبهم الملك للحرب فالأقطاعي وحده يقرر مصير أفراد إقطاعيته. ان له عليهم حق التبعية وفضل الحماية. وعيهم الاجتماعي لا يتعدى حدود القناعة والطاعة لاقطاعييهم. بذلك كانت تبشرهم التعاليم الدينية، التي كثر عدد مرسليها ومبشريها في ذلك العصر اكثر من أي عصر آخر. على أنه كان على الاقطاعيين أن يبقوا يقظين، كي لا يخرج وعي الشعب عن حدوده ، ولو اضطرهم هذا لتقنين منتوجاتهم من الارض ، خشية أن تكون وفرة الانتاج دافعاً ليقظة الشعب وفتح عيونه على حالته المعيشية وزيادة تطلباته منهم .

واستمر قطار التاريخ في مسيره حتى وصل الى مرحلة ظهرت فيها بوادر التقدم العلمي ، فاخترعت الآلة ، وطوع البخار خضم البحار ، واكتشفت الطاقة الكهربائية ، ونشأت الصناعات وانفتحت سوق التجارة ، وكثر التبادل بين الناس في البلاد الواحدة والبلدان المتباعدة ، وارتفع صولجان المال بدل صولجان الاقطاع ، وبدأ زحف الناس الى المدن ، حيث وجدوا ضمانة لمعيشتهم اكثر من ضمانة الارض ، وبدأ النظام الاقطاعي يفقد مكانته ، والمجتمعية الاقطاعية تذوب شيئاً فشيئاً . عندئذ استيقظ الاقطاعيون ، ولكن يقظتهم جاءت بعد فوات الأوان ، فوجدوا مملكتهم تضيع ، ولم ينفعهم ندمهم على ما فات ، فهم لم يحسنوا سياسة مملكتهم ، ونزلوا على أحكام القدر ، الذي كانوا يؤمنون به ، وقبلوا الهزيمة امام جبروت المال ولقد طالما استنجدوا بقاهرهم ، ليحتفظوا ببقية من مكانتهم . ولكن سلطان المال

ادهى من ان يؤخذ بالخدعة . لقد انتزع الصولجان من اصحابه وهو لا يهاود في المحافظة عليه .

وهكذا انتقل قطار التاريخ من مرحلة الاقطاعية ومجتمعيتها إلى مرحلة البورجوازية الرأسمالية ، وانشأ مجتمعية جديدة اكثر تقدماً ووعياً ودهاء من المجتمعية المغلوبة .

لم يكن للبورجوازية الرأسمالية غنىً عن اليد العاملة، فالمصانع لا تنتج بدون عمال ، والآلة لا تتحرك بدون أيدٍ ، والسفن لا تمخر البحار بدون بحارين . والمعادن لا تستخرج من جوف الارض بدون حفارين ونباشين وفعلة ، والآلة لا تصير آلة بدون إيدٍ تشعل النار ، وتذيب الحديد ، وتجمع القطع ، والبرجوازية الرأسمالية لا تعيش ولا تزدهر كما عاشت وازدهرت ، ما لم تستخدم شغيلة وعمالاً يمكنونها من العيش والازدهار . وفيما كان الازدهار البورجوازي يمشي قدماً وصعداً ، وفيما كان التقدم العلمي والصناعي والانتاجي يخطو خطواته الجبارة ، وفيما كانت التجارة تنمو وتتسع ، والثروات تتضخم وتتجمع في صناديق سادتها ، كان العالم يشهد ولادة طبقة جديدة ، هي الطبقة العمالية . وبينما كان الانتاج يتحول من إنتاج فردي إلى إنتاج جماعي واسع ، بفضل التزاحم على استثماره، وبينما كانت الشركات الانتاجية والاستثمارية تحل محل الأعمال الفردية، بفضل التزاحم ايضاً ، مما ساعد على خنق الاعمال الفردية، كان التكتل العمالي يتبلور شيئاً فشيئاً، وينضم اليه البورجوازيون الفرادى الذين قضت عليهم الرأسمالية الجماعية، وصرفتهم الشركات

الاستثمارية من صناعتهم وتجارتهم الفردية ، ورمتهم في أحضان الطبقة العمالية فزادوها قوة ، على الرغم من سليقتهم البورجوازية. والجدير بالملاحظة أنه في هذه الأثناء كانت الطبقة العمالية تلاقي عطفاً وتفهماً وتأييداً من المثقفين وأصحاب الافكار الحرة ، اذ وجد هؤلاء في قيامها ونجاحها ما يتلاءم مع تفكيرهم ومع مصلحتهم أيضاً . هذا ما حدا بماركس وانكلز ولينين إلى الاستنتاج ، كما يحدو بكل متفهم للتاريخ ، أن البورجوازية الرأسمالية تحمل في قرارتها جرثومة موتها .

كان ليقظة العمال أثرها البالغ . فوقف منها فلول الرجعيين والاقطاعيين موقف العناد والمقاومة ، بينما وقف منها المجتمع البورجوازي موقف المساومة والملاينة . فالبورجوازيون اكثر دهاء من الاقطاعيين وهم يسايرون التطور اكثر من اولئك . إن مصلحتهم تقضي بهذه المسايرة .

من هنا بدأت فكرة الاشتراكية تتجه إتجاهات مختلفة وأحياناً متباينة . فكانت الاشتراكية الانسانية ، على الطريقة المسيحية ، مستمدة تعاليمها من فلسفة المسيح الروحانية ، التي تأمر بالمحبة ، ومساعدة الفقير وتكفير الغني ، وكانت الاشتراكية الاقتصادية الانسانية ، التي حمل لواءها « سان سيمون » و« فوريه » في فرنسا و « اوين» في انكلترة، وكانت الاشتراكية الديموقراطية، التي حمل لواءها في المانيا « لاسال » و« ليبنخت » ولم يلبثا أن خرجا عليها ، عندما تغلغل فيها اشتراكيون إنتهازيون، فظاهرها السياسي الداهية بسمارك نفسه ، في وقت من الأوقات ، بقصد

استغلالها سياسياً . وكانت الاشتراكية « الفابية » الانكليزية ، التي كان من أبرز مبشريها سيدني ويب وبرنارد شو ، وأخيراً كانت الاشتراكية المادية العلمية التاريخية ، اشتراكية ماركس وانكلز ولينين ، كل هذه الاشكال من الاشتراكية ، كانت دليلاً على أهمية الحركة العمالية ، ووعي العمال المتزايد . كل هذه الاشكال من الاشتراكية ، كانت تهدف الى هدف واحد ، وترمي الى غرض واحد ، هو تغيير المجتمع البشري ، عن طريق الاصلاح الهادىء والمتواضع ، أو عن طريق الاصلاح الانقلابي الثوري . وباستثناء الاشتراكية المادية العلمية ، كان العامل الانساني الميتافيزي هو الدافع الأهم ، بل العامل الأوحد ، لانطلاق الفكرة الاشتراكية . ومع أن كل الأقطاب الذين حملوا لواء الاشتراكية كانوا يهدفون الى غاية واحدة ، وهي قلب المجتمع البشري ، من مجتمع بورجوازي الى مجتمع اشتراكي ، إلا أن الطريق التي اختارها كل منهم ، كانت تختلف عن الطريق التي اختارها سواه . ذلك لأن كل فئة من هؤلاء ، كانت تدين بفلسفة تختلف عن الفلسفة التي تدين بها الفئة الاخرى ، أو لأن اختيار كل من هؤلاء الأقطاب كان يختلف عن اختيار الآخر ، نسبة للبيئة التي يعيش فيها ، او نسبة لتطور مجتمع اكثر من مجتمع ، أو نسبة لما يلاقيه هذا الشكل من الاشتراكية من مناهضة السلطات الحاكمة في بلد ما ، او عدم مناهضتها في بلد آخر . كل هذه الاسباب أفسحت مجالاً للفوضى في صفوف الاشتراكية . ولقد طالما نشأت الخلافات

بين الاقطاب أنفسهم ، فكان واحدهم ينتقل من صف الى صف ، ومن معسكر الى معسكر ، بل لقد طالما نشبت حرب بين الداعين للاشتراكية ، هذا يتهم ذاك ، وذاك يكفر هذا، وينسب له الخيانة الاشتراكية وهلم جراً . وسبب ذلك بالتأكيد ، هو عدم انطلاق الفكرة الاشتراكية من مبدأ واحد يصح اتخاذه اساساً ثابتاً لهذا الانطلاق .

وسط هذه الفوضى ، تنبهت البورجوازية الى امرها ، وعمدت الى الاستنجاد بدهاء السياسة لاستغلال الفوضى القائمة . وكان من جراء ذلك قيام احزاب سياسية متعددة ، كلها تدعي الاشتراكية وتراودها على الرغم من شدة ابتعادها عن حقيقة الاشتراكية وجوهرها وغاياتها .

على ان ما تجدر ملاحظته ، هو ان معظم هذه الاحزاب انشئت على أساس إنساني واجتماعي ، وفي كثير منها كان العامل الاقتصادي والانتاجي والمعيشي قليل الاهمية . وإنه لأسهل على العوامل الانتهازية ، أن تتدخل في المحيط الانساني والاجتماعي ، وتؤثر فيه ، اكثر مما تستطيعه في العامل الاقتصادي والمعيشي . ففي يدها سلاح يفعل في المحيط الأول ما لا يفعله في المحيط الثاني ، وهو الفلسفة الميتافيزية والروحانية ، هذه الفلسفة التي تحدد القيم والمناقب حسب مفهومها وآراء اعلامها . فاذا كان المحيط الاقتصادي ، والمعيشي يؤثر العلم ، فالمحيط الانساني والاجتماعي يؤثر الفلسفة ويطمئن اليها اكثر .

من هذا تتبين لنا اسباب الفوضى والخلافات بين الاحزاب

الاشتراكية الانسانية والاجتماعية والاصلاحية . وهذه الفوضى ليست الا تكملة للفوضى التي تتخبط فيها الفلسفات الانسانية والروحية والاجتماعية والاصلاحية نفسها ، على انه اذا صح اعتبار العامل الانساني الاجتماعي إحدى دعائم الاشتراكية فلا يصح أن يعتبر العامل الروحاني الديني دعامة لها . فالاحزاب الاشتراكية المسيحية الموجودة بكثرة ، ولا سيما في العالم اللاتيني ، ليست اكثر من هرطقة في الاشتراكية . فالكنيسة البابوية على الأخص وهي التي يصح اعتبارها ممثلة المسيحية الاولى ، هي العدو الاكبر للاشتراكية وانظمتها ، فهي لا تقرها ولا تعترف بها ، بل تعدها شكلاً من اشكال الكفر .

« ليس بوسع الاشتراكي الكاثوليكي ان يكون اشتراكياً » (البابا بيوس الحادي عشر عام ١٩٣١) و « ان تساوي الناس في طبيعتهم لا يعني مطلقاً أنه يتحتم مساواتهم اجتماعياً » (البابا بندكتوس الخامس عشر) و « على الاساقفة والكهنة ان يبشروا بالمحبة الاخوية ، التي ليس من شأنها ازالة التفاضل بين الطبقات ، بل في وسعها ان تلهم أبناء الطبقات الرفيعة والاغنياء إلى التقرب من ابناء الطبقة الوضيعة والفقراء ، وتعاملهم ليس فقط بالعدل ، بل بالرحمة والصداقة والمحبة الروحية ، وعندئذ يشعر الفقراء بالغبطة من سعة الاغنياء ، ويعتمدون على مساعدة الاغنياء لهم » . (من خطاب للبابا ليون الثالث عشر) هذه التعاليم والفرضيات وما كان على شاكلتها ، لا تتلاءم قطعياً مع التعاليم والمباديء الاشتراكية . إذن فالاحزاب الاشتراكية

المسيحية ، هي إما هرطقة في الاشتراكية او هرطقة في المسيحية. ان واقع هذه الاحزاب يعطي الف دليل ودليل على أن هرطقتها هي في الاولى لا في الثانية . وليس من الغرابة في شيء الا تهضم الكنيسة المباديء الاشتراكية ، وهي القائمة على أساس العصمة الدينية التي لا تقر بها سنة التطور ، ولا تتفق مع جوهر الاشتراكية .

ان البناء الاشتراكي يحتاج إلى اساس ثابت ومتين، والاساس الثابت والمتين لا يكون كذلك الا اذا كان مستلهماً من العلم والحقائق العلمية والتاريخية ، وليس مستلهماً من الفلسفة والفرضيات والاختبار فقط . ومنذ خرج « فورباخ » من النطاق الميتافيزي ، الى النطاق المادي وقلب فلسفة هيغل المثالية والعقلانية ، الى فلسفة مادية، واطلق الانسان من قيود الميتافيزية وحرر الدين ايضاً منها فتقت لماركس فكرة توضيح الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي ، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على أساس علمي ديالكتيكي . ومنذ ذلك الحين ، نشبت المعركة بين الاشتراكية المادية العلمية ، وبين الاشتراكيات الاخرى ، وهي لا تزال محتدمة. على ان البوادر تتوالى وتتزايد على ان النصر سيكون بجانب الاشتراكية المادية العلمية التاريخية كما كان النصر بجانب العلم على الفلسفة .

ان الاشتراكية العلمية هي انبثاق من الديالكتيكية المادية . والديالكتيكية التاريخية، اساسها العلم، ومؤيدها مجرى التاريخ. ان قطار التاريخ الذي سار في مراحل متعددة ، تسود في كل

منها طبقة ذات مصالح اقتصادية وايديولوجية واجتماعية واحدة أو متقاربة ، والذي مر على المرحلة المجتمعية الاستعبادية ، فعلى المرحلة الاقطاعية ، فعلى المرحلة البورجوازية الرأسمالية ، يقف اليوم على باب مرحلة جديدة ، هي المرحلة الاشتراكية ، التي ستسود فيها الطبقة العمالية ، ذات المصالح الاقتصادية والايديولوجية والاجتماعية الواحدة أو المتقاربة والمنسجمة . وفي أثناء هذا الانتقال ، لا بد من تصارع الطبقتين ، الطبقة البورجوازية المهددة في سيادتها ، والطبقة العمالية الطامحة الى انتزاع السيادة منها .

وفي هذا الصراع ، تتجلى قوى الفريقين ، ويشحذ كلٌ منهما سلاحه لكسب المعركة الحاسمة . وعندما تنتهي المعركة الفاصلة بين الطبقتين ويفوز فيها الأقوى ، وهو الطبقة العمالية ، إذا كان مجرى التاريخ عبرة ، يكون قطار التاريخ قد وصل الى المرحلة الاشتراكية الحقيقية حيث تنشر الطبقة العالية لواءها ، وتسود المجتمعية الاشتراكية . على أن قطار التاريخ لن يتوقف ، وسيستمر في مسيره الى مرحلة أجدّ وأفضل ، حيث لا طبقات مجتمعية ، بل إنسانية شاملة .

الاشتراكية

للدكتور احمد السمان

استاذ الاقتصاد السياسي في كلية الحقوق بالجامعة السورية .

شبه بعض المؤلفين الاشتراكية بمخلوق ذي عشرين رأساً ، وهم يقصدون انه ليس للاشتراكية حتى الآن تعريف نهائي فقد تعددت آراء الاشتراكيين في امرها وتناقضت ، واختلفوا في تعريفها ، وفي طرائق الوصول الى المجتمع الاشتراكي ، وفي وصف هذا المجتمع العتيد اختلافاً في الزمان والمكان ، وفوق ذلك فان المصطلحات الدالة على الافكار ، قد تطورت ايضاً ولم نعد في أيامنا نفهم من كلمة الاشتراكية Socialisme مثلاً ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر .

على أن هذا كله لا يعني ان الفكرة الاشتراكية لا تزال خفية غامضة ، فان هناك مبادىء عامة اتفقت عليها اكثرية الاشتراكيين ويمكن اعتبارها اساساً للفكرة وعناصر في تعريفها ، يضاف الى ذلك ان الاشتراكية منذ وجودها نادت بمعارضة الفردية ، فهي

بديلها وخصمها ونقيضها. وفي امكاننا أن نفهم اسس الاشتراكية متى حاولنا معارضتها بأسس الفردية .

الكيان الاشتراكي

لم يضع الاشتراكيون لمجتمعهم العتيد صورة واضحة واحدة، بل ان هذا المجتمع كان يختلف باختلاف نزعاتهم وقومياتهم ، على ان هناك ضوابط يمكن جمعها والتأليف بينها ، واستنتاج شكل المجتمع الاشتراكي وكيانه بحسبها . ولقد استطاع « بورغان » ان يصور لنا هذا المجتمع في صيغ موجزة ونالت صيغته موافقة الاقتصاديين على اختلاف نزعاتهم ، فقال « ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع تسيره سلطة عامة تحدد الحاجات ، وتوجه الانتاج والتداول ، وتسعر الشغل والمنتجات بوحدات عمل » . اما من الناحية العملية «فالنظام يستند على موظفين مكلفين بتسيير مصالح الاحصاء ، والتوزيع والانتاج والحسابات ، اما الاخطاء التي ترتكب فمن شأنها ان تهدد وجود البلاد وكيانها»، «ولا شك ان المهمة الملقاة على عاتق الموظفين هي فوق الطاقة الانسانية ، أما اصطفاء الناس لانواع الوظائف او لمختلف الاماكن فيجري بطرق المصادرة والاكراه لا بحسب حركة الاسعار كما هو النظام الرأسمالي . فالاشتراكية اذن نظام عقلاني يسير بسلطة حكام يتمتعون « بسلطة عظيمة » . اما الانتقال من المجتمع الحالي الى المجتمع الآتي فيجري عن طريق « ديكتاتورية العمال » التي يراها لينين ضرورية .

ويتبين من ذلك ان وجود الدولة هو روح الاشتراكية ، ولذلك رأينا الكثيرين يعتبرون من الاشتراكية كل توسيع لوظائف الدولة حتى ولو كان من شأنه تثبيت النظام القائم . على ان الاشتراكية بمعناها الضيق هي النظام الاقتصادي الذي يملك فيه المجموع ويدير ادوات الانتاج المادية (لا البشرية) ويوزع فيه الدخل بحسب الجهد ، اما الشيوعية فتتضمن وسائل الانتاج وسواها من الاشياء ، وتعتبر السلع الاستهلاكية ملكاً للمجموع وتوزعها فيما بين الافراد بحسب حاجاتهم . ولتصوير المجتمع الاشتراكي يجب ان نذكر كيفية تملك الارض ورأس المال وادارتها وتوزيع الدخل وان نصف نظام النقد والاسعار .

١ ـ الملكية الجماعية للارض ولرأس المال

ان وسائل الانتاج ـ اي الارض ورأس المال ـ في النظامين الاشتراكي والشيوعي يجب ان تكون ملكاً للمجتمع لا للافراد. على انه يجوز ان يتملك الافراد الارض ورأس المال الصغير الضروري للقيام ببعض الاعمال الصغيرة .

على ان هناك خلافاً كبيراً في الطريقة التي يجب ان تنتقل بها ملكية الارض ورأس المال الى المجتمع . فمن الاشتراكيين من يرى ان ذلك يجب ان يتم بطريق العنف والثورة وهذا رأي الشيوعية ، ومنهم من يرى ان هذه الطريقة ، وان كانت ناجعة ، ملأى بالمخاطر لان القضاء على مالكي الارض ورأس المال يحرم المجتمع من احسن المديرين القادرين على تصريف

الامور ، واذا فشلت الثورة يعقبها رد فعل يؤخر انتشار الاشتراكية ، وفوق ذلك فان الثورة من حيث هي ، تشل النشاط الاقتصادي ردحاً من الزمن وينتج عنها كثير من الآلام والخسائر فلكل ذلك يرى البعض ان الاشتراكية ، يجب ان تتريث حيناً من الزمن يؤمن فيه العدد الكافي من الشعب بفوائدها ، وعندئذ يبحث في كيفية نزع ملكية الارض ورأس المال ، ويرجح الكثير الشراء على المصادرة ، وان كان من شأنه تمديد اجل عدم المساواة .

٢ – الادارة الجماعية للارض ولرأس المال

وهناك اختلاف ايضاً في خير الطرق لادارة الصناعات . فمن الاشتراكيين من يرى ان على السلطة المركزية في الدولة ان تأخذ على عاتقها امر ادارة كل الصناعات التي صارت جماعية ، ومنهم من يرى ان تلقى الادارة على عاتق النقابات والجمعيات ، ولكن السلطة المركزية تشرف دائماً على سير النظام الاقتصادي باجمعه ، لأن هناك اعمالاً لا يستطيع القيام بها إلا الحكومة المركزية ، بواسطة لجان فنية . مثل الاحصاءات والدراسات المتعلقة بالثروات الطبيعية وبعناصر الانتاج في البلاد ، وبرغبات المستهلكين لمختلف البضائع . فالسلطة المركزية تستند الى هذه الدراسات في المقررات التي تتخذها كأن تعين مقدار الانتاج لمختلف الصناعات ، بحيث يكون الدخل القومي مكافئاً لحاجات المجتمع .

٣ – توزيع الدخل

ان توزيع الدخل القومي قضية هامة في النظامين الاشتراكي

والشيوعي ، او في النظام الرأسمالي ، والقضية هي عبارة عما اذا كان يجب توزيع السلع مباشرة بين المواطنين او يجب ان يعطى اعضاء المجتمع نقوداً يشترون بها البضائع بحسب سعرها المعين . فالشيوعيون يعتقدون بالملكية الجماعية للسلع الاستهلاكية والارض ورأس المال ويحبون ان توزع هذه السلع مباشرة على الناس . والاشتراكيون اميل الى استعمال النقود والى افساح مجال الانتقاء امام المستهلكين .

ومتى تقررت طريقة التوزيع يصبح من الضروري وضع مبدأ للتوزيع ، ومعرفة ما اذا كان يجب ان يكون متساوياً بين جميع المواطنين ، ام يجب ان يكون هناك تفاوت بينهم ، ومعرفة اسس هذا التفاوت . وآراء الاشتراكيين متضاربة في هذا الباب ، فمنهم من يرى وجوب التوزيع بالتساوي ، ولم يوضح اذا كان هذا التساوي يشمل كل امرأة أو رجل او طفل ، او يشمل كل اسرة من الأسر . ومنهم من يرى من الصعب مطالبة بعض الناس بالشغل المجهد او بحمل المسئوليات الكبيرة ثم اعطاءهم دخلاً يساوي دخل سواهم ، ويطالب بوجود بعض التفاوت في التوزيع بالنسبة للجهد او لحصيلة الانتاج أو لكليهما معاً ، وهناك فريق كبير من الشيوعيين وبعض الاشتراكيين يرى أنه يجب أن يساهم الناس في الانتاج بحسب جهدهم وأن ينالوا مكافآتهم بحسب احتياجهم ، وهذا يؤول في الواقع الى ان يصيب كثير الجهد نصيباً اقل من نصيب قليل الجهد اذا كان أقل احتياجاً منه .

على ان الدخل لا يوزع بشكل ربح شخصي بل بصفة اجرة عمل ، فرؤساء المعامل يعتبرون موظفين لدى الدولة ويتقاضون اجراً معيناً، بحيث ان رأس المال يقدم من المجتمع ، ويرد الدخل الى المجتمع ، وهو يوزعه بين أفراده ، وبذلك يحال دون تناول البعض ارباحاً فاحشة تقدر بمئات الألوف او بالملايين لأن فضل الربح يرد الى المجموع وتكون الفروق بين الدخل قليلة .

٤ – النقد ونظام الاسعار

لا مكان للنقد والاسعار في النظام الشيوعي ، بل ان السلع الاستهلاكية تكون كالارض ورأس المال ملكاً للمجتمع ،وتوزع بين الناس كما هي وبأي صورة من الصور . وكذلك فان العمال يوجهون الى الاشغال التي تعين لهم ، والسلطة المركزية تقرر نوع وكمية البضائع الواجب إنتاجها . اما الاشتراكيون فمنهم من يميل الى استعمال بطاقات العمل وسواها من القراطيس التي تقوم مقام النقد . ولكن اكثريتهم اصبحت تميل الى استعمال النقد والسعر. فبفضل الاسعار والنقود تستطيع السلطة الاشتراكية توجيه قوة العمل نحو الجهات التي تريدها . فاذا شاءت تحويل العمال من منطقة الى اخرى او من صناعة الى اخرى ، زادت او انقصت من اجورهم وبذلك توجه قوى الانتاج بحسب حاجة البلاد . وبفضل الاسعار تستطيع الاشتراكية ايصال السلع المقننة الى المستهلكين ، لان السعر افضل طريقة تتيح للمستهلكين ان يختاروا ما يستهلكونه ، ولأن سد رغبات المجتمع الناشيء عن الدخل القومي يكون اكبر واجدى باستعمال السعر وممارسة

حرية الاختيار ، مما يكون لو ان البضائع المقننة توزع رأساً على المستهلكين بمقادير محدودة .

على ان الاسعار في النظام الاشتراكي لا تشبه الاسعار في النظام الرأسمالي لان الاشتراكية لا تعتمد على السعر في توزيع الارض ورأس المال على الصناعات ، او في تعيين مقدار الادخار والاستثمار ، وبالتالي لا تعتمد على السعر في معرفة ما يجب انتاجه – كما هي الحال في النظام الفردي – بل ان السعر والاجر تعينها السلطة المركزية بحسب المصلحة ، وبحسب ما تراه ضرورياً للاستهلاك ، وتستعملها بصورة نظرية لحساب مقدار الانتاج ومعرفة نتائجه .

بين الاشتراكية وخصومها

الاشتراكية فكرة انقلابية في جوهرها ، وهي تعنى بالوصول الى غاياتها عن طريق العنف والثورة ، او عن طريق الاقناع والقانون ، ولكنها على كل حال ، تسلح دعاتها بكثير من الحجج والبراهين التي تظهر بها فساد الانظمة الفردية الرأسمالية وسمو المباديء الاشتراكية .

وسنحاول الآن ان نوجز حجج الاشتراكيين ، وما يأخذونه على الفردية ، وما يفاخرونها به من صواب الاشتراكية ثم نذكر الادلة التي يفند بها الفرديون حجج الاشتراكيين ويبتغون منها نقض الأشتراكية مستفيدين في ذلك كله مما اورده « غوملّ » الأستاذ في جامعة بنسلفانيا في موجزه في الأقتصاد السياسي .

نقد الفردية :

يذهب الاشتراكيون الى أن النظام الفردي ينطوي على ثلاث نقائص :

أ — أن النظام الفردي سبيل الى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، والى وجود التفاوت العظيم بين الطبقات الاجتماعية، والتفاوت في الثروة سبيل الى التأثير في توجيه التشريع ، ولذلك يشجبون حق التملك الخاص للأرض ولرأس المال ويطالبون بأن يدفع الدخل القومي على أساس العمل المبذول في سبيل الانتاج .

ب — النظام الفردي المبني على المزاحمة الحرة يؤدي الى تبذير القوى الانتاجية وتعطيلها لأن المستحدثين يهتمون بربحهم الشخصي اكثر من اهتمامهم بمصلحة المجتمع وبذلك يعطلون كثيراً من رؤوس الأموال . ويضرب الاشتراكيون على ذلك كثيراً من الأمثال ، نذكر منها مثال مراكز بيع الغازلين التي يقوم عدد منها في زاوية واحدة، ويتعاطى بيع سلعة واحدة ، ولكن كلاً منها تابع لشركة مستقلة، وكان في الامكان ان يقوم بالعمل كله مركز واحد ، الأمر الذي كان سيحول دون خسارة رؤوس مال المراكز الباقية ونفقاتها ويوجهها في أعمال مثمرة اخرى .

ج — يعتقد الاشتراكيون ان النظام الفردي الرأسمالي سبب في حصول الأزمات الاقتصادية ، وان الأزمة اذا انفرجت مرة، فلا بد ان تعود ، لأنها نتيجة لازمة للنظام الرأسمالي ، ويقولون إن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد فوضى لا منهاج له ولا برنامج لأنه يترك الفرد حراً في انتاج ما يشاء دون ان يهتم بما ينتجه الآخرون

او بما يحتاج اليه المجموع، وان ترك الآلاف من محترفي الصناعة الواحدة ينتجون على هذه الصورة ، بلا حساب او ضابط ، يؤدي ولا شك الى فيض الانتاج في بعض الأعمال والى ندرته في البعض الآخر ، وبالتالي الى الأزمات التي تنتاب المجتمع بين حين وآخر. ويضيف الاشتراكيون الى ذلك ان هناك تعارضاً بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة في النظام الفردي . فمن المصلحة العامة فيض الانتاج ليتسنى بذلك إشباع كل الرغبات ، بينما تتطلب مصلحة المنتجين الخاصة الاقلال من الانتاج لأن ذلك يرفع الأسعار ويكثر الارباح ، فربح المجتمع يكون عن طريق الوفرة بينما يكون الربح الفردي عن طريق الندرة .

مزايا الاشتراكية

أ - يرى الاشتراكيون ان أهم مزية للاشتراكية هي الخلاص من اضرار المزاحمة الحرة وتبذيرها لأن اخضاع الحياة الاقتصادية لنظام يعين مقدار الانتاج من كل صناعة ، يؤول الى ان لا ينتج الا الى ما يحتاج اليه المجتمع . وبذلك يقضي على التبذير ، وتتأمن الرغبات البشرية .

ب - ويضيفون الى ذلك ان الاشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة لان المنتج لما كان عبارة عن موظف في المعمل الاشتراكي لا يعود يفكر بالربح الذي يستمده من رفع الاسعار بسبب قلة الانتاج ، بل يعلم ان الرخاء يكون في وفرة المنتجات ، ولذلك يكون اشد رغبة في العمل ، وفي استعمال الاختراعات في سبيل زيادة الانتاج، ويشعر أنه متضامن

مع المجتمع في ثمرات الانتاج .

ج – يقول الاشتراكيون ان الازمة لا مكان لها في النظامين الاشتراكي والشيوعي لان الحكومة المركزية تراقب الحياة الاقتصادية ، وتجعل مقدار الانتاج متناسباً مع القوة الشرائية ولذلك لا يخشى الكساد ولا تخشى الندرة ، وفضلاً عن ذلك فبفضل الاسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة ، يمكن دفع المستهلكين الى استهلاك الانواع الوافرة من البضائع ، وذلك بتخفيض ثمنها . وهذا النظام ، بنظر الاشتراكيين، خير من ترك آلاف المنتجين احراراً بالانتاج ، الامر الذي يؤدي بهم الى التزاحم والى الخسار الناشيء عن هبوط الاسعار وفرط الانتاج

يقول الاشتراكيون ان الاشتراكية تقضي على البطالة ، لان تملك الارض ووسائل الانتاج من قبل الافراد يقضي عليهم بان لا يستخدموا العمال الا حين تكون الصناعة رابحة. اما اذا كانت الارض ورؤوس المال ملكاً للدولة فكل انسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله، لان الانتاج يبتغي سد حاجات المجتمع ، واذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل واستعمال الفراغ في سبيل الثقافة .

نقد الاشتراكية :

على ان الفرديين لا يتركون حجج الاشتراكيين من غير جواب ، بل يفندونها وينتقدونها ويمكننا ان نجمل انتقاداتهم فيما يلي :

١ - من حيث مراقبة الانتاج

يرى الفرديون انه ليس من الممكن عملياً ان يراقب المجتمع كل النشاط الاقتصادي ، وانه ليس هناك اناس يتمتعون بالكفاءة والمواهب التي تتيح لهم مراقبة اشغال مائة مليون من البشر ، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الافراد لاشغاله الخاصة . واذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جمع الاحصاءات الكثيرة ومن تأسيس مئات من الدوائر الخاصة بالرقابة ، فان المركز الذي يوجه الحياة الاقتصادية سيجد نفسه امام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها . ويجب ان يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة ، ليكون في مقدوره ان يقرر اي السلع يجب انتاجها ، وليتسق انواع الصناعات ، وليراقب قوة البلاد الشرائية ، وليقترح مبدأ واضحاً لتوزيع الدخل ، وليحقق التوازن بين انتاج البضائع الاستهلاكية وبين البضائع الانتاجية . ويؤكد الفرديون ان الحكومات أثبتت في كل الازمان عجزها وقلة كفاءتها في المشاريع الصناعية ، وانه اذا أخضع النشاط الاقتصادي للرقابة السياسية ، فان النتيجة ستكون احفل بالفوضى من قلة الجدارة وعدم النظام التي يأخذها الجماعيون على النظام الرأسمالي .

ويرد الاشتراكيون على هذا الاعتراض بان النظام الاشتراكي لا يقتضي حكماء معصومين ، بل ان الخطأ امر لا بد منه وانه ليس من الصواب مقارنة الاشتراكية بالنظام الرأسمالي المثالي ، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالي القائم ، وهذا النظام لا يسد

رغبات طبقات الشعب الا قليلاً ، ولو اتبعت الاشتراكية مكانه لزاد الانتاج ٥٠ في المائة ، اما الخطأ فلا بد منه ، ولكن التجربة المستمرة والاحصاءات الدقيقة كفيلة بالتقليل من الخطأ ، لا سيما والشعب يتحمل الاخطاء الآنية ما دام يعلم انها في سبيل مصلحته المستقبلة .

ويرى الاستاذ « غومل » ان مكان رقابة المجتمع عملياً في النشاط الاقتصادي يبقى من القضايا التي لا يمكن حلها نظرياً ، والتي لا تظهرها الا التجربة .

٢ – اصطفاء الرؤساء

ان حسن تطبيق النظام الاشتراكي يتوقف على حسن اختيار الرؤساء الذين يتولون ادارة الحياة الاقتصادية وتنسيق الانتاج ، فالاطفال لا يولدون « رؤساء » والرجال الذين استطاعوا ان يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين . ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالي يظهرون وينشأون ولا يبلغون مقامهم الممتاز الا بعد شبابهم وبعد ان يزاحموا بمناكبهم عدداً لا يحصى من المنافسين .

ولكن لما كان عنصر المزاحمة مفقوداً في النظام الاشتراكي ، فكيف يتسنى اصطفاء الرؤساء والقادة ؟ يجيب الاشتراكيون على ذلك بان الانتقال الى الاشتراكية اذا كان سلمياً فليس هناك ما يدعو للاستغناء عن الرؤساء الموجودين اذا كانوا جديرين بمناصبهم ، ويرى الاشتراكيون ان النظام الرأسمالي كثيراً ما يسبب ضياع

الكفاءات لأن كثيراً من الأكفاء لا يجدون العون ولا رؤوس الأموال ولا الصلات والزلفى التي تؤهلهم للمراكز العليا . اما في الاشتراكية فان الفرصة تمنح لعدد كثير من الناس وعندئذ يمكن اصطفاء اخيارهم ليتولوا قيادة الحياة الاقتصادية .

٣ ـ الدافع للعمل :

ان النظام الفردي يستند الى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط اهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم ، وتكافيء الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير ، على ان كل من يسعى للثروة الطائلة لا يصل اليها حتماً . ولكن امكان الوصول اليها يعتبر حافزاً قوياً للسعي والجد .

ويقول الفرديون : لما كان الدخل القومي في النظام الاشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين أنصبتهم ، وكان الدخل الكبير لا يعني ارتفاع مستوى المعيشة ، وكان لا يجوز للفرد ان يكنز الاموال ليشتري بها ارضاً او ليقتني مصنعاً ، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الاشتراكي ، وفقدانه يؤول الى تضاؤل الكفاءة الاقتصادية وتدني الدخل القومي ، وانتشار الفقر والبؤس . ويضيفون الى ذلك ان النظام الجماعي هو نظام جمود وتأخر ، لا يستطيع اهله اختراع آلة جديدة او اكتشاف طريقة بارعة للانتاج اذا كانوا لا يستفيدون شخصياً من نتائج اختراعهم .

ويجيب الاشتراكيون على ذلك ان النظام الرأسمالي لا يقدم

حافزاً لجميع الناس لان عظم التفاوت في الثروة والدخل يثبط عزائم الفقراء ويحدّ من جهودهم بينما يحدو بالاغنياء الى ان يصنعوا شيئاً، واذا كان بعض الناس يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز اقتصادي بل ليكسبوا اعجاب زملائهم واحترامهم ففي النظام الاشتراكي تتجلى هذه العاطفة بصورة اوضح واجلى. وفضلاً عن ذلك فانه يجب ان يكون هناك شيء من التفاوت يصح ان يعتبر حافزاً للجد. واذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزاً للاشخاص الذين اعتادوا النظام الرأسمالي، فلن ينقضي جيل حتى ينسى الناس النظام القديم، وحتى يعتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير اقتصادي في النظام الاشتراكي.

اما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الاشتراكيون ان قليلاً من المخترعين استفاد من اختراعه في النظام الرأسمالي لأن الذي يستفيد منه هم رجال المال والاعمال ومع ذلك فالمخترعون يثابرون على العمل، مدفوعين بلذة الفرح الذي يشعرون به حين يخترعون جديداً او بلذة خدمة الانسانية او بأي سبب معنوي آخر. وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من المخترعات كان نتيجة جهود الجامعات أو الموظفين الذين لا يستطيعون ان يربحوا من اختراعهم ربحاً مادياً خاصاً.

نؤمن بالاشتراكية

للاستاذ اسماعيل مظهر

اذا نظرنا في جنبات الدنيا الأربعة ، ورأينا ذلك الاجماع الكامل الذي يشمل جميع الذين يفكرون في مستقبل الامم ، ويتخذون من المذاهب الاشتراكية موضعاً لتفكيرهم وعميق تأملهم ، أدركنا طرفاً من التأثير الشامل الذي خلّفه ذيوع تلك المذاهب ، وضربها في اصول النظامات القائمة ضرب عملاق قوي الأصلاب ، واستطعنا ان نستشف على وجه من الدقة ، بالغ أثرها وشمول فعلها الثابت في السياسات العالمية القائمة من حولنا ، وبه تتجاوب انحاء كرة الأرض .

لهذا نعتقد أن عناية القادرين على بحث هذه الظاهرة الاجتماعية الجلّى من جميع وجوهها التحليلية والانتقادية ، لا يصبح فرض كفاية يستوي فيه وجوب الفعل او تركه . وانما هو فرض عين على كل منهم ، لان الامم الشرقية انبرت لها رياح شديدة عاتية اخذت تكتسح خيالاتها القديمة ، وتعمل في اصول تقاليدها التي درجت عليها الآلاف من السنين ، فهي في طور انتقال ، اتصف بكل ما تتصف به أطوار الانتقال من محاسن ، كما ان فيه كل ما اعتور تلك

الاطوار من النقائص والحماقات .

ولقد اختلفت نظرات الكتاب والعلماء والمفكرين في تقييم الاشتراكية ووزنها بمقتضى الاثر الذي خلفته في مجتمعات العالم. ولقد تراوحت القيم التي ادركها كل منهم بين القول بانها انقلاب طبيعيّ اقتضاه تطور طويل بطيء ، الى القول بانها دين .

يعزو الاستاذ « ميزس » الالماني قدرة الاشتراكية في القبض على زمام الرأي العام العالمي ، الى الآمال التي تبعثها في نفوس الدهماويين (البروليتاريا) والحمية التي توقدها في قلوب مؤيديها . أما « هندرسون » فيذكر في خلال ما كتب أشياء صوّر بها سرعة انتشارها وذيوع مبادئها ، وما خلفت في الناس من بالغ الاثر واقترابها من القبض على زمام السلطان السياسي .

وهنالك فئة من الكتاب يبهرهم قوة الايحاء التي تنطوي عليها الدعوة الاشتراكية ، تلك القوة المستمدة من المنافع التي تبشر بها لجموع البائسين والتعساء ، والذين أصابهم نكد الطالع وحطّ بهم سوء الحظ . وغير اولاء وهؤلاء ، فئة تعزو ما للاشتراكية من قيمة وقدرة الى ما في برامجها ومطلوباتها الاصلاحية من طبيعة الانقلاب والثورة . ذلك بانها على ما يقولون لا ترمي الى اصلاح النظامات الاجتماعية القائمة فحسب ، بل هي قد ترمي الى محوها واحلال نظم جديدة تقوم مقامها . وهنالك فئة من المفكرين يقولون ان المهاترة هي التي استطاعت بها الاشتراكية ان تقبض على زمام احزاب العمال ، ومكنتها من التحكم في النقابات والقضاء فيها بما تشاء ، كما أنها سيطرت على

الكنائس ، ووجهت السياسات ، واصبح لها الكلمة في الادارة ، وأمكنها ان تتربع في كراسي الحكم ، تغتصبها اغتصاباً ، وتنتزعها انتزاعاً . فكان ذلك اجلى واروع مظاهرها .

على انه كثيراً ما يقع الباحث في خلال ما يقرأ من تمجيد محبذيها ، وتسفيه منابذيها ، على انها كثيراً ما شبهت بالدين ، وحمية مؤيديها بحمية الحواريين والمريدين. قال الاستاذ « اتلي »: لقد اصبحت الاشتراكية بمثابة دين عند الكثيرين. وان ما تبعث في معتنقيها من الحمية والحماس ، لأشبه شيء بما يبعث الدين في النفوس.

اما العلامة « جوستاف لوبون » في كتابه « سيكولوجية الاشتراكية » فقد نظر في الاشتراكية من ناحية انها تشبه الدين ، لا من حيث ما تبعث في النفوس من الحمية ، ولكن من حيث انها مستمدة من الناحية اللا عقلية ، فقال ان الاشتراكية ايمان اكثر منها عقيدة . فكأنّ « لوبون » بما قال ، قد رفعها رفعاً ، وقدسها تقديساً .

ان القيم التي عزاها كل من هؤلاء الكتاب والمفكرين للاشتراكية ، هي اول شيء ، قيمٌ نفسية ، بمعنى انها عبارة عن الاثر والانفعال اللذين تركهما درس الاشتراكية في عقلية كل منهم ، فليس لنا ان نأخذها على انها مبادىء او مُثُل ، وانما لنا ان نستنتج منها ان الاشتراكية في طورنا الحاضر ، بما تركت في النفوس والعقول والنظامات والسياسات من آثار ثابتة بالغة ، قد ارتفعت قيمتها في نظر المفكرين ، فتراوحت بين انها من قبيل الاحكام المحتومة لفعل التطور ، الى انها دين . فلا هي تنزل عما نسبت لها

الفكرة التطورية من قيمة ، وقد ترتفع وتسمو الى منزلة الدين .

على ان الطرفين اللذين يتراوح بينهما تقييم الاشتراكية، طرف التطور ، وطرف العقيدة او الايمان او الدين ، ليثبت كل منهما ان لها القيمة العليا في حالات هذا العصر . فالتطور كائن لا محالة . والعقيدة او الايمان او الدين هي من اشياء الطبع ايضاً . فهل لنا ان نشك في ان عصرنا هذا هو عصر الاشتراكية ؟

— ٢ —

ليس ايماننا بالاشتراكية راجعاً الى الاعتقاد الكامل بأن كل ما هو قائم من النظامات الاجتماعية خطأ كله ، ولا الى الاعتقاد بأن كل ما تدعو اليه الاشتراكية صحيح كله . ولست ادعي انه في مقدوري ان اتنبأ بما سوف تكون عليه الحال ، اذا ساد المبدأ الاشتراكي في بلد كمصر ، واخذ يطبق نظرياته على المجتمع . على ان الذي أومن به ، هو ان النظام القائم ليس هو كل الخير ، وليس هو كل الشر . اضف الى ذلك ان اعترافنا بما في نواحي مجتمعنا من تباين الفئات تبايناً كبيراً وما فيه من فقر وجهل ومرض وقذارة في الاجسام والاخلاق عامة ، انما ينزع بنا الى شعور ثابت بان طبيعة التطور تسوقنا سوقاً نحو حالات جديدة، ينبغي ان لايفلت من يدنا زمامها، ولاان تفجأنا بفوراتها الشديدة العاتية ، فنقع فيما وقعت فيه فرنسا ابان ثورتها الكبرى ، او روسيا في انقلابها البلشفي .

اذا صح الرأي بان الاشتراكية علاج لامراض اجتماعية ، واذا أيقنا بان في هيكلنا الاجتماعي امراضاً ، اهونها الفقر والجهل

والمرض، كان احجامنا عن الاعتراف باننا مرضى ، واننا في طور انتقال أظهر مرائيه حمى تصيب النفوس والعقول، ورحنا نكبت بكـــل طرق القمع والارهاب والظلم ، حرارة تلك الحمى ان تتنفس ، كان مثلنا كمثل الراعي الذي يسوق قطيعه نحو الهاوية السحيقة، وفي يده سوط يلهب به الظهور ، ويضرب به الاعجاز، حتى تبتلع الهاوية القطيع ، ثم الراعي .

كان العمى عن ادراك الخطر الناجم عن التطور واقعاً في حالات اجتماعية ، هو السبب الاكبر في أكثر ما وقع في تاريخ الانسان من الرجات العنيفة منذ ان تكونت الدول القديمة ، من دولة المدينة في التاريخ الاغريقي ، الى الدولة الامبراطورية الرومانية، ومن قبل هذه وتلك في مدنيات مصر وبابل وأشور والكلدان وغيرها من الحضارات .

ان صد التطور عن ان يجري مجراه ويبلغ مبلغه ، هو في حقيقة الأمر صراع بين النزعات الفردية المشبوبة القلقة المتغيرة ، الخاضعة لمقتضى الظروف التي تحيـــط بالفرد وتخبطه العقلي والنفسي ، وبين الميول الاجتماعية السوية المستقرة الثابتـــة . وكأني أرى أن ذلك الصراع أشبه شيء ببحر وإعصار . فالاعصار يحاول دائماً ان يفرض على البحر شيئـــاً لا هو من طبعه ، ولا هو من فطرته .. يحاول ان يجذبه نحو السماء ، ولكن البحر لا بد من ان يرد الى ذاته ما جذب منه الاعصار ، ويعيد الى صدره ما رفع الاعصار من مائه ، ثم يعود اليه الهدوء، وتمضي امواجه متلاحقة متساوقه كما كان منذ ان قالت له كلمة

الازل كن فكان .

الاعصار هو النزعات الفردية . اما البحر فالميول الاجتماعية التي يسوقها التطور في خطوات متئدة ثابتة محققة الغايات . فاذا اتجهت تلك النزعات الفردية نحو القمع والكبت والظلم ، وارادت ان تغير تساوق امواج البحر وتلاحقها ، فهنالك الاعصار ، وهنالك الدفع والجذب ، والفعل والرد ، وهنالك الرجات ، والفورات الحاطمة ، وهنالك الغضبة الثائرة ، وهنالك القارعة الكبرى .

* * *

اذا قلنا اننا نؤمن بالاشتراكية ، فانما نقول ذلك وفي وعينا جميع هذه الاعتبارات . اعتبارات : اذا نحن لم نعها او فرطنا في الاقتناع بها والايمان بانها من أوليات الحقائق الواقعة ، كنا كمن يهيء المسرح ويعدّ الحلبة ، لتمثيل ذلك الدور الخطير الذي يقوم به بحر يداعبه إعصار . ومن ذا الذي يستطيع ان يحتكم في البحر ، فيحول بينه وبين ان يبتلع ذلك الاعصار بكل ما فيه من قوة وقدرة ، مهما بلغتا من الشأن ومهما كان فيهما من عنفوان ، فانهما صائرتان حتماً الى الفناء في جانب ذلك الجبار الاعظم .

الاجتماع كائن حي نام متطور . اما لغته الفصحى فتلك النظامات التي ترتب نواحي الحياة فيه . شأنه شأن الفرد ، مع اختلاف في اداة اللغة . واذا كان كل كائن حي لا بد له من الاغتذاء ، ولا بد له من طرد الفضلات ، اذن فجسم الاجتماع بمقتضى ذلك يحتاج الى القانون والى الادارة والى الاقتصاد ، على ان يتطور جميع ذلك بحسب حاجاته ، ليظل جسماً سليماً من

الامراض بعيداً عن الانتكاس بقدر الاستطاعة . وهو يحتاج في جانب ذلك الى طرد الفضلات حتى لا يصاب بالتخمة ؛ ومن ثمّ بالجمود ، او بالموت الجزئي . فكل نظام لا يوافق مزاج جماعة من الجماعات ، سواء أكان قانوناً ام اقتصاداً ام غير ذلك ، هو بمثابة الفضلة التي يجب ان تنبذ وتطرد من جسم المجتمع ، والا فالنهاية واقعة محتومة . اما اذا حاولت النزعات الفردية قمع هذه العملية الطبيعية ، وحاولت ان تسد ذلك الطريق عمداً وببلادة وحمق ، فماذا من القوارع ينتظر هذه الجماعة ؟ ينتظرها قارعتان : البحر والاعصار .

***

قد يسبق الفرد عصره . ومعنى ان يسبق الفرد عصره ، ان يقوم في عقليته ونفسيته تصورات او حقائق او اوهام ، تتخلف عنها الجماعة الذي هو وَحدةٌ منها . ولا خطر مطلقاً في ان يسبق الفرد عصره ، لأن من ورائه قوة المجتمع ، تشتت من تصوراته ، او تُلبس حقائقه ثوب الخيالات ، او تذهب بأوهامه اباديد . غير ان من وراء هذه الظاهرة ، ظاهرة الفرد السابق لاوانه ولعصره قوة التطور تسوق الجماعة برمتها نحو الاهداف التي قد يراها الفرد في نهاية الافق البعيد ، كأنها جبابرة تصطرع في جنبات الزمن .

اذا مضت الجماعات في تطورها منتحية ذلك المتجه الذي يتجه فيه الفواره من الافراد السابقين لعصرهم ، واخذت تنتقل من مدرج الى مدرج ، حتى تبلغ المكان الذي تصطرع فيه تلك

الجبابرة ، فهنالك يكون التطور قد بلغ بها المدى الذي يوجب عليها فيه ان تخرج على تقاليدها ، بالقدر الذي يضمن لها السلامة من الاندفاع نحو الافراطات، افراطات الجمود، وافراطات التهور. اما اذا بلغت ذلك المبلغ ، وحاولت النزعات الفردية أن تصدها عن الخروج على تقاليدها بقدر معلوم ، يوازن بين حاجاتها الطبيعية في الحياة التي تحياها ، فهنالك ولا شك يكون المسرح قد أعد وأكملت مهيئاته لتمثيل ذلك الدور الكريه : دور البحر والاعصار .

***

اذا كان عصرنا هذا هو عصر الاشتراكية كما اظهرنا ، واذا كنا نشعر شعوراً عميقاً بان طوراً من اطوار نشوئنا الاجتماعي قد آن اختتامه ، وان طوراً جديداً تساورنا عوامله ، فهل نكون آمنين على مجتمعنا من شرور الانتكاس ، اذا لم نعترف بذلك اعترافاً يحملنا على رؤية الحقائق كما هي واقعة ؟

واذا كنا نعتقد ان العالم يسير نحو ذلك النظام الاشتراكي ، وان الاشتراكية تسوقه سوقاً نحو غايات قد تكون غامضة علينا حيناً ، وقد تكون جلية ظاهرة حيناً آخر ، واذا اقتنعنا بأننا نساير الزمن الذي نعيش فيه ، فهل نكون آمنين شر ما يحدث اذا نحن كبتنا التطور الطبيعي بعوامل اصطناعية ، وعمينا عن ان ندرك اننا بلغنا ذلك المدى الذي عنده تصطرع الجبابرة ، ذلك المدى الذي قد رآه مئا افراد، وهو لا يزال في ضباب الزمن؟

فهرست

			صفحة
	مقدمة		٣
١ .	لماذا أنا اشتراكي	اينشتاين	٥
٢ .	الاشتراكية	بقلم جون آيز	١٢
٣ .	التنظيم الاقتصادي في الدولة الاشتراكية	بقلم البرت ميبارس	٢٣
٤ .	نحو الاشتراكية	بقلم جورج بورجال	٣١
٥ .	الاوهام الاشتراكية	لغوستاف لوبون	٣٥
٦ .	الاشتراكية	لجورج كول	٣٩
٧ .	الاشتراكية هي الحل الوحيد	لهوبرمان	٤٥
٨ .	اشتراكية الدولة	للدكتور راشد البراوي	٥٠
٩ .	حقيقة الاشتراكية	« جورج حنا	٦٥
١٠ .	الاشتراكية	« احمد السمان	٧٤
١١ .	نؤمن بالاشتراكية	للاستاذ اسماعيل مظهر	٨٨

٢٠٠٠/٥٥/١/٢٢٣

DATE DUE

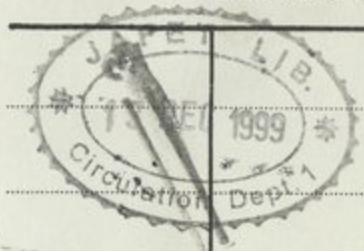

[redacted]
المصرى ،احمد
الاشتراكية بين خصومها وانصارها...
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01020137

335.4
MAliA